الأمم المتحدة S/PV.9462

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9462

الاثنين، 30 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 15/40

نيويورك

الرئيس	السيد فييرا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد/السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-32467 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/40.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والأردن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لازاريني.

السيد لازاريني (*تكلم بالإنكليزية*): كانت الأسابيع الثلاثة الماضية مروعة. أصبح جميع الناس تقريبا في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة ككل في حالة حداد. كانت الهجمات المروعة التي شنتها حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت صادمة. والقصف المتواصل الذي تشنه القوات الإسرائيلية على قطاع غزة صادم. إن مستوى الدمار لم يسبق له مثيل والمأساة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا لا تُحتمل. لقد أُجبر مليون شخص، أي نصف سكان غزة، على الانتقال من شمال قطاع غزة نحو الجنوب في غضون ثلاثة أسابيع. ومع ذلك، لم يكن جنوب القطاع بمنأى عن القصف، حيث قُتل عدد كبير من الأشخاص هناك. وقد قلت مرات عديدة، وسأقولها مرة أخرى: لا يوجد مكان آمن في غزة. والآن، يتلقى المدنيون الباقون في شمال القطاع إخطارات إجلاء من القوات الإسرائيلية، تحثهم على التوجه جنوبا لتلقي مساعدات إنسانية شحيحة. لكن الكثيرين، بمن فيهم النساء الحوامل والأشخاص ذوو الإعاقة والمرضى والجرحى، غير قادرين على الانتقال. إن ما حدث وما زال يحدث هو نزوح قسري. ويوجد الآن أكثر من 670 000 نازح في المدارس والمباني المكتظة التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهم يعيشون في ظروف مروعة وغير صحية ولا تتوفر لهم سوى كميات محدودة من الطعام والماء وينامون على الأرض من دون أفرشة أو في الخارج، في العراء. ويتحول الجوع واليأس إلى غضب ضد المجتمع الدولي. وفي غزة، فإن المجتمع الدولي يُعرف باسم الأونروا.

إن نحو 70 في المائة من القتلى المبلغ عنهم هم من الأطفال والنساء. وذكرت منظمة "إنقاذ الطفولة" أمس أن قرابة 200 3 طفل قُتلوا في غزة في ثلاثة أسابيع فقط. وهذا يفوق عدد الأطفال الذين يُقتلون سنويا في جميع أنحاء مناطق النزاع في العالم منذ عام 2019. وهذا لا يمكن أن يُوصف بأنه أضرارا جانبية. ولم تسلم الكنائس والمساجد والمستشفيات ومنشآت الأونروا، بما فيها تلك التي تؤوي النازحين. لقد قُتل وجُرح عدد كبير جدا من الأشخاص أثناء بحثهم عن الأمان في الأماكن التي يحميها القانون الدولي الإنساني. إن الحصار الحالي المفروض على غزة عقاب جماعي. ويعني أسبوعان من الحصار الكامل، تلاهما وصول مساعدات هزيلة الأسبوع الماضي، انهيار الخدمات الأساسية ونفاد الأدوية ونفاد الغذاء والماء ونفاد الوقود. إن شوارع غزة تفيض الآن بمياه الصرف الصحي، مما سيتسبب في مخاطر صحية وخيمة في وقت قريب جدا.

وفي آخر ضربة، أدى انقطاع الاتصالات خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى تفاقم حالة الذعر والضيق لدى الناس. وترتب على هذا

الانقطاع عدم تمكن الناس من التواصل مع أحبائهم داخل غزة لمعرفة من مات ومن بقي على قيد الحياة. ولم يعودوا يعرفون إن كانوا سيحصلون على الخبز من الأونروا. وشعروا بأن الجميع تخلوا عنهم وأنهم معزولون عن بقية العالم. وأدى انقطاع الاتصالات إلى تسريع انهيار النظام العام. ودفع الذعر الآلاف من الأشخاص اليائسين للتوجه إلى مستودعات الأونروا ومراكز التوزيع التابعة لها حيث نخزن المواد الغذائية والإمدادات الأخرى التي بدأنا في تلقيها عبر مصر الأسبوع الماضي. واستمرار الانهيار في النظام العام سيجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، علينا كأكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة في غزة مواصلة العمل. كما أنه سيجعل من المستحيل إدخال القوافل. أقول هذا وأنا أدرك تماما أن الأونروا هي شريان الحياة الأخير المتبقي للشعب الفلسطيني في غزة.

وتدعو الأونروا أعضاء المجلس إلى تقديم الدعم لها. لقد فقدتُ 64 زميلا خلال ثلاثة أسابيع فقط. وحدثت آخر وفاة مأساوية قبل ساعتين فقط. لقد قُتل سمير، رئيس الأمن والسلامة في الأونروا للمنطقة الوسطى، وزوجته وأطفاله الثمانية. إن هذا هو أكبر عدد من عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة الذين يُقتلون في أي نزاع في فترة قصيرة كهذه. إن زملائي البالغ عددهم 13 000 في غزة هم من مجتمع يضم 1.7 مليون لاجئ فلسطيني، من بين 2.2 ملايين من سكان قطاع غزة. وفقد معظم أولئك الذين بقوا على قيد الحياة أقارب أو أصدقاء أو جيرانا لهم وصاروا الآن في عداد النازحين مثل غالبية سكان غزة. ويعيش العديد من زملائي الآن وينامون ويعملون في ملاجئ الأونروا. ومع ذلك، فإنهم يُظهرون إخلاصا استثنائيا لقيم الأمم المتحدة.

لا توجد كلمات يمكن أن تفي الآلاف من موظفي الأونروا، الذين يواصلون العمل بلا كلل لدعم مجتمعاتهم المحلية، حقهم. إنهم معلمون وأطباء وأخصائيون اجتماعيون ومهندسون وموظفو دعم. وهم أمهات وآباء. ولو لم يكونوا في غزة، لكان من الممكن أن يكونوا جيرانكم أو أصدقاءكم. إنهم يديرون 150 مأوى للأونروا. وهم حريصون على إبقاء ثلث مراكزنا الصحية مفتوحة ويديرون 80 فريقا صحيا متنقلا. كما يدعمون دخول القوافل الإنسانية وتخزين المعونة وتوزيعها. وهم يوزعون الكمية القليلة المتبقية من الوقود المتبقي لدينا على المستشفيات والمخابز والملاجئ. إن زملائي في الأونروا هم بصيص الأمل الوحيد لقطاع غزة بأكمله، وهو بصيص من الأمل في وقت تغرق فيه البشرية في أحلك أوقاتها. لكن ما لديهم من وقود وماء وغذاء ودواء آخذ في النفاد ولن يتمكنوا قريبا من الاستمرار في العمل. وأود أن أقول بوضوح: لا يُقارن العدد القليل من القوافل التي يُسمح لها بالمرور عبر رفح باحتياجات أكثر من مليوني شخص محاصرين في غزة. والنظام القائم للسماح بدخول المساعدات غزة مآله الفشل ما لم تكن هناك إرادة سياسية لجعل تدفق الإمدادات مجديا ومتناسبا مع الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة.

يوجد في غزة أكثر من مليوني شخص، نصفهم من الأطفال. وسكان غزة أناس مفعمون بالحيوية ومتعلمون وهم يطمحون إلى أن يعيشوا حياة طبيعية وأن يكون لديهم أسر وأطفال وتعليم ويحلمون بمستقبل أفضل. واليوم، يشعر سكان غزة بأنهم لا يُعاملون مثل غيرهم من المدنيين. ويشعر معظمهم بأنهم محاصرون في حرب لا علاقة لهم بها. إنهم يشعرون بأن العالم يساويهم جميعا بحماس. وهذا أمر خطير، ونحن نعلم ذلك جيدا من النزاعات والأزمات السابقة. إن شعبا بأكمله يُجرد من إنسانيته. وفظائع حماس لا تعفي دولة إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وكل حرب لها قواعد، وهذه الحرب ليست استثناء. قالت حنة آرنت إن موت التعاطف الإنساني هو إحدى العلامات الأولى والأكثر كشفا لثقافة على وشك الانحدار إلى الهمجية. ويستحق سكان غزة تعاطفنا أكثر من أي وقت مضى. وسيؤدي غيابه إلى تعميق الاستقطاب في المنطقة وسيزيد أي احتمال للسلام بعدا.

وبينما ينصب الكثير من التركيز على غزة، أود أن أكرر أن أزمة أخرى تتكشف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتدق الأمم المتحدة ناقوس الخطر منذ شهور بشأن العنف المتزايد. فعدد القتلى الفلسطينيين هذا العام هو الأعلى منذ أن بدأت الأمم المتحدة تحتفظ بسجلات لأعدادهم في عام 2005. فقد قُتل ما لا يقل عن 115

فلسطينيا منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 33 طفلا. وتؤثر القيود المفروضة على الحركة في جميع أنحاء الضفة الغربية على خدماتنا، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية تزداد سوءا، حيث ترد أنباء عن تبادل إطلاق النار بصورة دورية وعن خسائر في صفوف المدنيين.

في الختام، أشعر بقلق بالغ إزاء مخاطر اتساع رقعة هذا النزاع إلى خارج غزة ما لم يتم إنفاذ ما يلي.

أولا، يجب أن يكون هناك تقيد صارم بالقانون الدولي الإنساني. وهذا يعني ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مباني الأمم المتحدة والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة والملاجئ التي تستضيف المدنيين، في جميع أنحاء قطاع غزة – شماله وجنوبه – في جميع الأوقات. وهذا ليس خيارا، بل التزاما.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تدفق كبير ومستمر المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الوقود، إلى قطاع غزة وعبره بصورة آمنة وبلا عوائق. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

ثالثا، لا تزال الأونروا بحاجة إلى أموال. فلدينا الوجود الضروري والأكبر على أرض الواقع. ويمكننا أن نحقق ذلك إذا توفرت لنا الوسائل والموارد، بما في ذلك التمويل لدفع رواتب الموظفين في الخطوط الأمامية. وتلقت الأونروا تبرعات سخية من أجل ندائها العاجل الأولي. ولكن من دون ميزانية أساسية ممولة بالكامل، لا يمكننا دفع الرواتب والقيام بعملنا.

أخيرا، في هذه الأوقات المظلمة، يجب ألا نغفل عن إنسانيتنا. وينبغي أن يشمل تعاطفنا الجميع – الفلسطينيين والإسرائيليين واليهود والمسيحيين والمسلمين. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف بقواعد الحرب في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. ويجب حماية المدنيين وإطلاق سراح الرهائن وتيسير الاستجابة الإنسانية الحقيقية. لقد أصبح وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية فورا مسألة حياة أو موت بالنسبة للملايين. وحاضر ومستقبل الفلسطينيين والإسرائيليين يتوقفان عليه. وأحث جميع الدول الأعضاء على تغيير مسار هذه الأزمة والعمل على إيجاد حل سياسي حقيقي قبل فوات الأوان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لازاريني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راسل.

السيدة راسل (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفيرة نسيبة والسفير فرانسا دانيز على عقد هذه الجلسة وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لأتكلم معهم عن الحالة الإنسانية في دولة فلسطين وإسرائيل.

إننا، في اليونيسف، نؤمن إيمانا راسخا بأن التكلفة الحقيقية لهذا التصعيد الأخير ستُقاس بأرواح الأطفال – أولئك الذين فُقدوا بسبب العنف والذين غُيروا إلى الأبد بسببه. فبعد أكثر من ثلاثة أسابيع بقليل، تتزايد الحصيلة المدمرة بسرعة، فيما تُرتكب انتهاكات جسيمة ومستفحلة بحق الأطفال. ووفقا لوزارة الصحة الفلسطينية، فقد قُتل أكثر من 300 8 فلسطيني في غزة، من بينهم أكثر من 400 3 طفل، وأُصيب أكثر من 300 6 طفل بجروح. وهذا يعني أن أكثر من 420 طفلا يُقتلون أو يُصابون في غزة كل يوم – وهو رقم ينبغي أن يهز كيان كل منا من الأعماق.

وبطبيعة الحال، فإن العنف الذي يُرتكب ضد الأطفال يمتد إلى ما وراء قطاع غزة. ففي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 37 طفلا. وبطبيعة الحال، تفيد التقارير بمقتل أكثر من 30 طفلا إسرائيليا، فيما لا يزال 20 طفلا على الأقل رهائن في قطاع غزة، ومصيرهم غير معروف.

كما تعرضت البنية التحتية المدنية لهجوم عنيف. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية في غزة، أُبلِغ عن 34 هجوما على مرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك 21 مستشفى. وخرجت 12 مستشفى من أصل 35 مستشفى في غزة – والتي تستخدم أيضا كملاجئ للنازحين – من الخدمة. وتضررت أو دُمرت ما لا يقل عن 221 مدرسة وأكثر من 177 000 وحدة سكنية.

وفي الوقت نفسه، فإن ما تبقى من المياه النظيفة القليلة في غزة ينفد بسرعة، مما يترك أكثر من مليوني شخص في حاجة ماسة إليها. ونقدر أن 55 في المائة من البنية التحتية لإمدادات المياه تحتاج إلى إصلاح أو إعادة تأهيل. ولا تعمل سوى محطة واحدة لتحلية المياه بطاقة لا تتجاوز 5 في المائة، في حين أن جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي الست في غزة لا تعمل الآن بسبب نقص الوقود أو الطاقة. ويوشك الافتقار إلى المياه النظيفة والصرف الصحي أن يتحول إلى كارثة. وما لم تتم استعادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة على وجه السرعة، فإن المزيد من المدنيين، بما في ذلك الأطفال، سيمرضون أو يموتون بسبب الجفاف أو الأمراض المنقولة بالمياه.

وكما لو أن ذلك غير كاف، يعاني الأطفال في كل من إسرائيل ودولة فلسطين من صدمة نفسية رهيبة، يمكن أن تستمر عواقبها مدى الحياة. وتُظهر الدراسات أن العنف والاضطراب يمكن أن يتسببا في إجهاد سام لدى الأطفال يتعارض مع نموهم البدني والمعرفي ويسبب مشاكل في الصحة العقلية على المدى القصير والطويل على السواء. إننا نبذل قصارى جهدنا للوصول إلى جميع الأطفال المحتاجين، ولكن إيصال المعونة الإنسانية – وخاصة إلى غزة – أمر بالغ الصعوبة الآن. ويرجع ذلك إلى ظروف الحصار الحالية المفروضة على غزة والظروف الخطيرة للغاية التي يعمل في ظلها موظفونا. وفقد بعض موظفينا أفراد أسرهم المقربين، ومن بينهم الأزواج والأطفال. وبطبيعة الحال، فإننا نشاطر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الحزن على موظفيها الذين قتلوا. وقبل يومين، فقدنا الاتصال بزملائنا في غزة عندما تعطلت الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا ما جعلهم معرضين لخطر أكبر وجعل إنجاز عملهم لمساعدة الأطفال أكثر صعوبة.

وتلتزم اليونيسف وشركاؤنا بالبقاء على أرض الواقع لتقديم خدمات للأطفال. ولكن يقينا أن الحالة تزداد سوءا كل ساعة ومن دون وضع حد عاجل للأعمال العدائية، أخشى بشدة على مصير أطفال المنطقة. ولكننا – وأعضاء المجلس – لدينا القدرة على المساعدة في انتشال الأطفال من دوامة العنف تلك. وأناشد مجلس الأمن أن يعتمد على الفور قرارا يُذكِر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ويدعو إلى وقف إطلاق النار ويطالب الأطراف بالسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبلا عوائق ويطالب بالإفراج الفوري والآمن عن جميع الأطفال المختطفين ويحث الأطراف على أن توفر للأطفال الحماية الخاصة التي يحق لهم التمتع بها.

وينبغي للمجلس أن يعطي الأولوية لما أصبح الآن أزمة نزوح متفاقمة، حيث نزح أكثر من 1,4 مليون شخص في غزة، غالبيتهم من الأطفال. وكما قال الأمين العام، ينبغي إلغاء الأمر بمغادرة 1,1 مليون مدني فلسطيني شمال غزة. كما ينبغي أن تتوقف المطالب بإخلاء المستشفيات نظرا لوضعها المحمي بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع الأطراف وقف العنف ومنع ارتكاب أي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ويجب أن تتوفر لنا إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر جميع المعابر إلى قطاع غزة من خلال طرق إمداد آمنة وفعالة. ويجب على الأطراف كفالة الحركة الآمنة وبلا عوائق للإمدادات الإنسانية وللعاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء قطاع غزة لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الغذاء والماء والأدوية والوقود والكهرباء.

أخيرا، يجب التراجع فورا عن التدابير الرامية إلى منع دخول الكهرباء والغذاء والماء والوقود إلى غزة من إسرائيل حتى يتمكن المدنيون من الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة.

لقد وُلدت اليونيسف من رماد الحرب العالمية الثانية قبل 77 عاما تقريبا. ومنذ ذلك الحين، لم يتزعزع التزامنا بمهمتنا قط – فنحن ندافع عن حقوق كل طفل. وبالنيابة عن جميع الأطفال الذين وقعوا في شرك هذا الكابوس، ندعو العالم إلى أن يفعل ما هو أفضل. وسواء كانوا شبابا يحضرون مهرجانا موسيقيا أو أطفالا يمارسون حياتهم اليومية في غزة، فإنهم جميعا يستحقون السلام. إن الأطفال لا يبدأون النزاعات، وهم عاجزون عن إيقافها. وهم بحاجة إلى أن نضع جميعا سلامتهم وأمنهم في صدارة جهودنا وأن نتصور مستقبلا

يتمتع فيه الأطفال بصحة جيدة ويشعرون فيه بالأمان ويتلقون التعليم. إذ لا يستحق أي طفل أقل من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة راسل على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، الذي يقوم حاليا بمهمة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

إن أقل ما توصف به الأحداث التي وقعت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر هو أنها مدمرة ومفجعة. إننا لا ننسى الـ 400 1 شخص الذين قُتلوا والآلاف الآخرين الذين أُصيبوا أو أُخذوا رهائن في هجوم حماس الوحشي. ويتواصل إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل، مما يتسبب في وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين والنزوح والصدمة.

ونأسف لاحتجاز 230 شخصا رهائن في غزة. وينبغي إطلاق سراح الرهائن فورا من دون قيد أو شرط. ونرحب بجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تأمين إطلاق سراحهم ونطالب، في غضون ذلك، بمعاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم بتلقي زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكما سمع الأعضاء للتو من المفوض العام لازاريني، فإن حالة أكثر من مليوني شخص محاصرين في قطاع غزة كارثية. إنهم يتحملون الآن حصارا وقصفا مستمرين منذ 23 يوما. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قُتل أكثر من 000 8 شخص، 66 في المائة منهم من النساء والأطفال. وأصيب عشرات الآلاف بجروح.

من الصعب حقا وصف حجم الرعب الذي يعيشه الناس في غزة. ويزداد يأس الناس وهم يبحثون عن الغذاء والماء والمأوى وسط حملة القصف التي لا هوادة فيها والتي تقضي على عائلات بأكملها وأحياء بأسرها. وفي خضم يأسهم، لجأوا لاقتحام مستودعات الأمم المتحدة بحثا عن الغذاء والماء. ويشكل الجفاف مصدر قلق متزايد، وكذلك احتمال انتشار الأمراض وغيرها من الشواغل الصحية بسبب المياه غير المأمونة وانهيار خدمات معالجة مياه الصرف الصحي.

ونزح أكثر من 1,4 مليون شخص داخليا في غزة، في حين يتكدس المئات والآلاف من الأطفال والنساء والرجال في الملاجئ والمستشفيات المكتظة. وانتقل العديد من هؤلاء الأشخاص جنوبا بحثا عن الأمان، ولكن الحقيقة هي أنه لا يوجد مكان آمن وببساطة ليس لدينا ما يكفي من الإمدادات الأساسية لتوفير البقاء على قيد الحياة للنازحين داخليا على هذا النطاق.

وكما سمعنا من المديرة التنفيذية راسل، فإن نظام الرعاية الصحية في حالة يرثى لها. إذ يستلقي المرضى على الأرض في المستشفيات وفي ممراتها. ويعمل الجراحون من دون تخدير. ومن بين ما يقدر بنحو 000 50 امرأة حامل، سيجل موعد ولادة 500 5 منهن في غضون 30 يوما. وبالنسبة للألف مريض الذين يعتمدون على غسيل الكلى والـ 130 طفلا مبتسرا في الحاضنات، فإن حياتهم معلقة على شعرة حيث تعمل المولدات الاحتياطية في المستشفيات بالكاد فيما يوشك الوقود على النفاد. ولا يتلقى حوالي 000 9 من مرضى السرطان الرعاية الكافية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات بوجود منشآت عسكرية بالقرب من المستشفيات وطلب السلطات الإسرائيلية إخلاء المستشفيات، بما فيها مستشفى القدس ومستشفى الشفاء. فلا يوجد مكان آمن لهؤلاء المرضى للذهاب إليه. وبالنسبة لمن يستخدمون أجهزة دعم الحياة والأطفال في الحاضنات، فمن شبه المؤكد أن الانتقال سيكون حكما بالإعدام.

إن توفير الإغاثة الإنسانية عملية معقدة جدا وصعبة للغاية بسبب القصف وتدمير البنية التحتية، وكما قلنا مرارا وتكرارا، نقص الوقود. ويحزننا فقدان 64 زميلا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا بصورة مأساوية ونتقدم بأحر تعازينا لأسرهم وزملائهم. ونحن معجبون أشد الإعجاب بشجاعة وتفاني والتزام

العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المعونة للمحتاجين في هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر.

ونرحب بالاتفاق الذي سمح لنا بإدخال بعض إمدادات الإغاثة إلى غزة عبر معبر رفح الحدودي. لكن عمليات الإيصال هذه قطرة في المحيط مقارنة بالنطاق الواسع للاحتياجات. ومن الضروري أن نتمكن من إيصال الإمدادات الإنسانية والإغاثة إلى غزة بأمان وموثوقية وبلا عوائق وعلى النطاق المطلوب. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة ملحة لأن نجدد إمدادات الوقود ذات الأهمية الحيوية لتشغيل معظم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المستشفيات ومحطات تحلية المياه، ونقل الإغاثة الإنسانية داخل غزة. ولا غنى عن وجود أكثر من نقطة دخول إلى غزة إذا أردنا أن نُحدث تغييرا. فمعبر كرم أبو سالم، بين إسرائيل وغزة، هو المعبر الوحيد المجهز للسماح بدخول عدد كبير بما فيه الكفاية من الشاحنات بسرعة.

وفي الوقت نفسه، قُتل عشرات المدنيين في الضفة الغربية وازدادت حوادث عنف المستوطنين، مما تسبب في تشريد مئات المدنيين. وبالمثل، أعاق العنف وإغلاق نقاط التفتيش الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوزيع الأغذية. وقد عُلقت الآن تصاريح عمل ما بين 000 150 و 000 175 فلسطيني من الضفة الغربية يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وتسبب هذه الحالة أضرارا كبيرة لاقتصاد الضفة الغربية والمؤسسات الفلسطينية. ولدينا مخاوف حقيقية جدا بشأن ما ينتظرنا. وقد تتضاءل الحالة الراهنة مقارنة بما سيأتي. فثمة خطر حقيقي من أن تتصاعد هذه الحرب أكثر وتمتد إلى عموم المنطقة. ويجب أن نتخذ إجراء جماعيا عاجلا لمنع ذلك.

وفي ضوء كل ما تم وصفه اليوم، فإن ما ندعو إليه هو أن يتفق الطرفان على وقف القتال لدواع إنسانية. ومن شأن ذلك أن يوفر الهدوء والسلامة اللازمين لإطلاق سراح الرهائن وللأمم المتحدة لتجديد الإمدادات وتخفيف العبء عن الموظفين المنهكين واستئناف المساعدة في جميع أنحاء غزة حيثما يحتاج المدنيون إليها. ومن شأنه أيضا أن يوفر فترة راحة تمس الحاجة إليها للمدنيين الذين يعيشون في ظل ظروف مؤلمة تفوق التصور.

ولكن سواء توقف القتال أم لم يتوقف، أكرر أنه يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. وهذا يعني السماح بدخول مواد الإغاثة والحرص المستمر على تجنيب المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك العاملون في المجالين الإنساني والطبي، ومرافقهم وأصولهم – وينطبق ذلك سواء انتقل المدنيون أو بقوا. إننا نعول على مسؤولية كل دولة عضو هنا وعلى نطاق الأمم المتحدة عن استخدام كل نفوذها لضمان احترام قواعد الحرب وتجنيب المدنيين، قدر الإمكان، المزيد من المعاناة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية البرازيل.

أشكر مقدمي الإحاطات على معلوماتهم المستفيضة عن الحالة الإنسانية على أرض الواقع وأثني على عمل أفرقتهم، سواء في الميدان أو في أماكن أخرى. إنهم ينهضون مرة أخرى بعمل المنظمة وكل ما تمثله.

عملا بتعليمات الرئيس لولا دا سيلفا، أعود إلى المجلس اليوم بشعور عميق بالإلحاح والفزع. ويجب أن نضع نصب أعيننا دائما الوجوه الإنسانية على جانبي النزاع. ولذلك، أتقدم بأحر تعازي البرازيل إلى أسر وأصدقاء جميع المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة الشجعان والمتفانون، الذين فقدوا أرواحهم في الأزمات المستمرة الناجمة عن الصراع الذي طال أمده في إسرائيل وفلسطين، والذي أشعلته من جديد بشكل مأساوي الأعمال الإرهابية التي نفذتها حماس ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

لا شيء يبرر هذه الجرائم. ويجب الإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع الرهائن ويجب أن يُسمح للصليب الأحمر بالوصول إليهم فورا.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الراهنة في غزة مروعة جدا ولا يمكن الدفاع عنها بأي معيار إنساني وبموجب القانون الدولي الإنساني. إن كارثة إنسانية مفزعة تتكشف أمام أعيننا، حيث يجري عقاب آلاف

المدنيين، بمن فيهم عدد هائل بصورة لا تُحتمل من الأطفال، على جرائم لم يرتكبوها. وفي غضون ثلاثة أسابيع، رأينا النزاع يحصد أرواح ما يزيد على 000 8 مدني، أكثر من 000 3 منهم من الأطفال. ومنذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس، في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9451)، زاد عدد وفيات الأطفال بواقع 000 1 طفل.

وفي غضون ذلك، يعقد مجلس الأمن جلسات ويستمع إلى خطب من دون أن يتمكن من اتخاذ قرار أساسي لإنهاء المعاناة الإنسانية على أرض الواقع. وبينما ينعى الآلاف في إسرائيل وفلسطين أحباءهم، وبينما يتألم الإسرائيليون لمصير الرهائن ويعاني سكان غزة في ظل العمليات العسكرية التي لا هوادة فيها والتي تقتل المدنيين، بمن فيهم عدد لا يُحتمل من الأطفال، فإن لدينا الوسائل لعمل شيء ما، ومع ذلك فإننا نفشل مرارا وتكرارا وبشكل مخجل. وقد اجتمعنا عدة مرات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر ونظرنا في أربعة مشاريع قرارات. غير أننا ما زلنا نسير في طريق مسدود بسبب الخلافات الداخلية – خاصة بين بعض الأعضاء الدائمين – ولأن البعض يستخدم المجلس لتحقيق مقاصده الخاصة بدلا من وضع حماية المدنيين فوق كل شيء آخر. وتتطلب الأزمة الإنسانية الخطيرة وغير المسبوقة التي نواجهها التخلي عن المنافسات العقيمة. إن حقيقة أن العداوات القديمة تسلب المجلس قدرته على الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين أمر غير مقبول أخلاقيا.

ولكن، فلا نخدعن أنفسنا. إن أنظار العالم موجهة إلينا ولن تتجاهل عجزنا المحزن عن العمل. وهم جميعا يعتبرون أن عجزنا عن الاتحاد استجابة للأزمة الإنسانية التي تواجهنا اليوم يضع علة وجود المجلس ذاتها موضع شك. بل إن أحدهم قال إن هذه الهيئة، مجلس الأمن، ترقد تحت الأنقاض في غزة إلى جانب جثث المدنيين. الفرق هو أنه بوسعنا أن نكون منقذ أنفسنا. وكل ما نحتاج إليه هو أن نفعل الصواب – أن ننقذ الأرواح البريئة من ويلات الحرب. وربما لا يزال هناك متسع من الوقت لإنقاذ المجلس والحفاظ على الآمال التي لا تزال لدى الكثيرين منا في أن تكون قدرتنا مصداقا لولايتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية للتوصل إلى حل توفيقي وحققنا الحد الأدنى من التوازن وشمول الجميع في تشخيصنا للمسألة وفي تحديد سبل المضي قدما. والفشل في القيام بذلك – وهو فشل آخر – سيؤدي إلى تكلفة متزايدة الارتفاع، في الأرواح البشرية في المقام الأول، ولكن أيضا في التكلفة التي ستتكبدها تعددية الأطراف بشكل عام والأمم المتحدة والمجلس بشكل خاص.

بدا أن الأمل في التوصل إلى توافق في الآراء قد لاح في الأسبوع الماضي في صدى لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، حينما اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة القرار دإط–21/10، الذي يدعو إلى هدنة إنسانية تفضي إلى وقف الأعمال القتالية. وبدا أيضا أن ثمة ضوءا في نهاية النفق عندما أعلن الأمين العام، الذي زار المنطقة شخصيا لتقييم الحالة على أرض الواقع، فتح معبر رفح الحدودي أمام بعض العمليات الأولية لإيصال المعونة. وعلاوة على ذلك، أُطلق سراح بعض الرهائن.

وما فتئت الأمم المتحدة، من خلال أمانتها العامة، بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها من الهيئات والوكالات، تعمل بلا كلل للتصدي للأزمة الإنسانية التي تواجهنا. وتقع مسؤولية متابعة تلك الجهود على عاتق مجلس الأمن. إن ثمن التقاعس عن العمل مرتفع إلى حد غير مقبول. ولا يمكن التقليل من أهمية الحاجة الملحة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات من أجل أسر الرهائن ومعالجة الألم الذي لا يُحتمل الذي يكابده السكان المدنيون في غزة. والخطوات الإيجابية الأولى التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها لا تفي المسألة حقها بما فيه الكفاية لأن تصاعد النزاع يجعل الحالة أسوأ كل ساعة.

وتكمن أهمية اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار في الحاجة إلى معونة إنسانية مستدامة وإلى ضمان ظروف عمل آمنة للمشاركين في إنقاذ الرهائن ولمن يقومون بأعمال إنسانية. ولذلك، فإن وقف الأعمال

القتالية سيعود بالنفع على السكان المدنيين على كلا الجانبين. ومع أنني أخاطر بتوضيح ما هو واضح، أريد أن أقول بصراحة: لا يمكن إنقاذ الرهائن ولا يمكن إيصال المساعدات الإنسانية تحت القصف. ولهذا السبب، ما فتئت البرازيل وزملاؤها الأعضاء المنتخبون يعملون بلا كلل لمحاولة حمل المجلس على التصرف بشكل أكثر حسما منذ المواجهة السابقة حول مشاريع القرارات المقترحة بشأن هذا الموضوع.

وترى البرازيل أن الأهداف الرئيسية واضحة، وهي الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن ووضع حد للعنف، عبر أي طرائق يمكن الاتفاق عليها، من دون مزيد من التأخير حتى يمكن إيصال ما يكفي من المعونة الإنسانية بصورة سريعة وآمنة وبلا عوائق إلى سكان غزة الذين يعانون من هذا الضغط. وإلى جانب الأرواح الـ 000 8 التي فُقدت بالفعل، فإن العديد من الناس على وشك مواجهة نفس المصير حيث لا تملك المستشفيات وسيلة لمواصلة توفير العلاج الأساسي للمرضى. ولذلك، فإن توفير الموارد الأساسية للجميع في غزة، بما في ذلك المياه والغذاء والإمدادات الطبية والوقود والكهرباء، أمر ملح وحتمي. فالعمليات الجراحية تجرى من دون تخدير وتُزهق أرواح في المستشفيات بسبب نقص الطاقة الكهربائية وأبسط الإمدادات الطبية. والغذاء والماء شحيحان وارتفعت الأسعار بصورة هائلة. وتدفق المساعدات الإنسانية حتى الآن لا يرقى إلى أكثر من مجرد فرصة لالتقاط الصور. فالدبابات والقوات موجودة على أرض الواقع في غزة، ووقت العمل آخذ في النفاد.

هذه هي أسئلتي للأعضاء. إن لم يكن الآن، فمتى؟ كم من الأرواح يجب أن تُزهق قبل أن ننتقل أخيرا من الخطابة إلى العمل؟ ومن المهم للغاية والملح أيضا تمكين الرعايا الأجانب من الجلاء الآمن والفوري عن غزة وأماكن أخرى في المنطقة إذا شعروا بالتهديد.

لئن كان من حق جميع الدول ومن واجبها حماية مواطنيها، فإن إجراءاتها يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة والضرورة العسكرية والإنسانية. إن الحق والواجب في حماية سكان دولة ما لا يمكن ولا ينبغي أن يأتيا على حساب المزيد من الوفيات بين المدنيين والمزيد من تدمير البنية التحتية المدنية. وكما ذكرنا الأمين العام غوتيريش مرارا وتكرارا، فالحروب حتى لها قواعد. وأي هجمات عشوائية على المدنيين والبنية التحتية الحيوية، إلى جانب حرمان المدنيين من السلع والخدمات الأساسية، لا يمكن تبريرها أخلاقيا وهي أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. وتدين البرازيل بشدة الأعمال التي تطمس الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين.

لقد أبرز المفوض العام للأونروا اليوم الواقع القاتم والمحبط في غزة، مسلطا الضوء على المستوى الرهيب من تدمير البنية التحتية المدنية والخسارة المأساوية في الأرواح البريئة، بما في ذلك النساء والأطفال وما لا يقل عن 35 من موظفي الوكالة. وما انفكت منظمة الصحة العالمية تؤكد الحاجة الملحة إلى وقف العنف وإلى العمل الإنساني في وقت توشك فيه البنية التحتية الصحية في غزة على الانهيار. وإلى جانب الاعتبارات الإنسانية الفورية والعاجلة جدا، يلوح في الأفق تهديد للاستقرار الإقليمي وأي تداعيات يمكن أن تكون كارثية. وتحث البرازيل على التحول الموحد نحو وقف التصعيد وتدعو جميع الأطراف إلى التصرف بأقصى درجات ضبط النفس. وهناك حاجة ملحة إلى وقف الأعمال القتالية لتهيئة الظروف لوقف كامل ودائم لإطلاق نار كامل يحظى بالاحترام ولاستئناف عملية سلام ذات مصداقية. وكل ذلك على المحك فيما نواصل جهودنا لجعل المجلس يتصرف بصورة موحدة.

إن القانون الدولي الإنساني يوفر مسارا واضحا لتجنب معاناة المدنيين، أو على الأقل تخفيفها إلى حد كبير. وإطار العمل الجماعي واضح. وستكون استجابتنا الجماعية للأزمة، التي نخشى جميعا أن تزداد سوءا إذا لم يُتخذ أي إجراء، لحظة حاسمة للأمم المتحدة. والحقيقة المذهلة هي أنّ مجلس الأمن ليس لديه سجل معقول في ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط. فنسبة 35 في المائة من الحالات التي استخدم فيها الأعضاء الدائمون حقّ النقض وعددها 250 مرة تتعلق بمسائل مرتبطة بالمنطقة بشكل عام. ومنذ عام 2016،

لم يتمكن المجلس من إصدار ولو قرار واحد بشأن الحالة في فلسطين. ولذلك، تمثّل الحالة في الشرق الأوسط، إلى حد بعيد، إحدى القضايا الأكثر تعثرا في المجلس. وهذه دلالة على عدم فعالية نظام الحوكمة ونقص تمثيل أجزاء معينة من العالم في هذه الهيئة.

ومن المؤكد أن اتخاذ قرار بشأن الجوانب الإنسانية للأزمة الحالية لن يصلح التقصير التاريخي للمجلس في ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. ولكنه سيوقف المزيد من المعاناة الإنسانية في الوقت الراهن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أشكركم على حضوركم معنا هنا في نيويورك اليوم وعلى التفاني الاستثنائي الذي تبديه البرازيل تجاه السلام في منطقتنا. كما أشيد إشادة خاصة بمقدمي إحاطات اليوم وبالعمل المتفاني لأفرقتهم في ظروف لا يمكن تصورها على الإطلاق على أرض الواقع في قطاع غزة.

لقد صدمت جدا من الرسالة الأخيرة التي وجهها المفوض العام لازاريني إلى موظفيه خلال عطلة نهاية الأسبوع والتي قال فيها إنه يأمل دائما أن ينتهي هذا الجحيم على الأرض قريبا. وأود أن أتقدم بخالص تعازي دولة الإمارات العربية المتحدة في وفاة 64 عاملا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قُتلوا في هذه الحرب. لقد ضحوا بحياتهم من أجل إنقاذ الأرواح، وهو عمل تقوم به الأمم المتحدة كل يوم في جميع أنحاء العالم، وقد فشلنا في حمايتهم.

يوم الجمعة الماضي، أصدر 121 بلدا، تمثل الأغلبية الساحقة من دول العالم، نداء لا لبس فيه من أجل هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة في غزة. فدافعَت بذلك عن الواجب الإنساني وحقوق الإنسان والقانون الدولي والأهم من ذلك كله عن الحقيقة البديهية بأن حياة الفلسطينيين ثمينة ومساوية لغيرها وتستحق الحماية الكاملة التي يخوّلها القانون. وسمعنا العديد من الأشخاص يقولون إنّ سكان غزة وعددهم 2,2 مليون فلسطيني ليسوا من حماس، وإن هذه الحرب ليست حربا ضدهم، ورغم ترحيبنا بهذه الكلمات، فقد حان الوقت لأن تقترن بالأفعال. فمن المؤكد أنّ القتلى في غزة، وعددهم يفوق 8 000 شخص –70 في المائة منهم، كما سمعنا اليوم، من النساء والأطفال – لم يكونوا جميعا من حماس. وهناك حوالى 1 000 طفل في عداد المفقودين، وربما يكونون محاصرين أو ماتوا تحت الأنقاض. هؤلاء ليسوا من حماس. فهل سنساعدهم؟ إنّ عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا في ثلاثة أسابيع فقط من القصف الإسرائيلي لغزة يتجاوز مجمل عدد الأطفال الذين قتلوا في النزاعات في جميع أنحاء العالم سنويا على مدار السنوات الأربع الماضية. وكما قالت السيدة راسل بكل بلاغة، ينبغي أن يلطّخ ذلك ضميرنا الأخلاقي، إذا لم يلطخه أي شيء آخر. إن الأطفال يستحقون حمايتنا الخاصة ويستحقونها اليوم.

وإذا كنا نتكئ على السلطة الأخلاقية للجمعية العامة في سياقات أخرى، فيجب علينا أن نحترمها في هذا السياق أيضا. والواقع أنّ أعضاء مجلس الأمن أعربوا مرارا وتكرارا عن قلقهم من اهتراء النظام الدولي. وقد يكون المجلس، في تجاهله للإرادة التي أعلنت عنها أغلبية العالم، هو من يكسر هذا النظام. إننا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار الآن. وكما قال وزير الخارجية فييرا، يجب أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة وواسعة النطاق إلى غزة الآن، واستعادة إمكانية الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة والوقود الآن.

وأجبر قطع خدمات الهاتف الخلوي والإنترنت خلال عطلة نهاية الأسبوع، في إطار الهجوم، المدنيين الجرحى على طلب المساعدة في الظلام. وكما سمعنا اليوم، شُنَّ أكثر من 76 هجوما على مرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك 20 مستشفى ومستوصفا تضررت أو دُمرت. ويحتمي أكثر من 650 000 شخص في مرافق الأونروا. واسمحوا لي أن تكلم بوضوح تام بشأن هذه النقطة: تلك المواقع محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. والإعلان عن كونها أهدافا أو توجيه تحذيرات بضرورة إجلائها لا يغيّر – أكرر لا يغيّر – وضعها المحمي. ويجب أن نعمل على إلغاء أوامر الإخلاء الخطيرة وغير الواقعية هذه. في يوم السبت، أبلغ الهلال الأحمر الفلسطيني عن وصول تحذيرات من إسرائيل بالإخلاء الفوري لمستشفى القدس الذي يستضيف مئات

المرضى، بمن فيهم أطفال حديثو الولادة في الحاضنات. ويحتمي فيه حوالى 000 12 مدني الآن، بينما نجلس هنا في هذه القاعة في نيويورك نتبادل الحديث مرة تلو الأخرى ونتناقش بشأن صياغة مشروع قرارنا الإنساني واستجابتنا الإنسانية. إن إصدار أمر بالإخلاء في مثل هذه الظروف أمر قاس ومتهور، شأنه شأن تأخرنا كمجلس أمن.

إنّ جميع السكان المدنيين في غزة معرّضون لخطر الأعمال العدائية المتصاعدة، وكذلك الحال بالنسبة للرهائن الإسرائيليين والدوليين الذين تحتجزهم حماس من دون وجه حق. وبينما تتجه أنظارنا صوب غزة، نالت الضفة الغربية المحتلة نصيبها من العنف أيضا. فالمستوطنون الإسرائيليون يصعدون هجماتهم ضد المدنيين الفلسطينيين مجبرين إياهم على النزوح. ويجب على دولة إسرائيل أن تمنع تلك الهجمات. وصدرت في جميع أنحاء المنطقة تحذيرات موثوقة من حدوث تصعيد أوسع نطاقا. إنّ طبول الحرب تقرع. وأخذُ هذه التحذيرات على محمل الجد يبدأ بوقف الحرب في غزة. إننا لا نخدم أمن إسرائيل بتمكينها من الاستمرار في ذلك. فلا يمكننا العودة للوراء ومنع هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر الشنيعة بالتغاضي عن هذه الحرب التي يدفع المدنيون ثمنها. وتجاهل ما يُحتمل أن يحدث يوما تلو الآخر سيكون له عواقب وخيمة، لا على الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل على آفاق السلام والاستقرار في منطقتنا أيضا.

وبينما نعمل على الاستجابة للنداء الواضح الذي وجهته الجمعية العامة إلى هذه الهيئة بأن ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لنا أيضا أن نستحضر على الدوام آخر كلمات المحتضرين حتى نستمدّ من ذكراهم بركة لنا. وأود أن أقتبس اليوم من شاعرة عربية تُدعى هبة أبو ندى، وهي امرأة فلسطينية قُتلت في خان يونس قبل عدة أيام.

”قائمة الأصدقاء عندي تنكمش تتحول توابيت صغيرة تتناثر هنا وهناك. لا يمكنني إمساك أصدقائي وهم يتطايرون بعد الصواريخ. هذه ليست أسماء فقط، هؤلاء نحن بوجوه وأسماء مختلفة فقط“.

قد نكون خذلنا الموتى، ولكن يجب أن نوجه حزننا نحو إنقاذ الأحياء. فالوقت المطلوب لعكس المسار بدأ ينفد. ولعلّ ما ندعو إليه نحن و 121 دولة هو الطريق الأصعب، ولكن التاريخ يحذرنا من مغبة عدم سلوكه.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا، أود أن أشكر البرازيل على تنظيم جلسة اليوم بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة والصين. وأشكر المفوض العام لازاريني والمديرة التنفيذية راسل والسيدة دوتن على إحاطاتهم. وأكدت الإحاطات مرة أخرى خطورة الحالة في غزة والحاجة الملحة إلى أن يتصرف المجلس. وفي يوم الجمعة الماضي، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، القرار دإط – 21/10 بأغلبية ساحقة، الذي يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، مجسدا نداءات المجتمع الدولي الواسعة النطاق. غير أن من المؤسف وغير المقبول أن إسرائيل صمت آذانها عن الشواغل المشتركة للمجتمع الدولي واختارت زيادة تصعيد عملياتها العسكرية في غزة وأعلنت رسميا شن هجوم بري.

وقد حذر الأمين العام غوتيريش من أن السكان في غزة يواجهون كارثة شديدة. إن غزة، التي بها واحدة من أعلى الكثافات السكانية في العالم، منطقة تخضع للحصار منذ 16 عاما طوالا. ويعيش سكانها الأبرياء البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة في خوف تام في خضم القصف العشوائي وقد قطع عنهم الماء والكهرباء والغذاء والوقود لمدة 21 يوما. وفي نهاية الأسبوع الماضي فقط، عانوا من انقطاع الاتصالات الذي استمر لما يقرب من 36 ساعة. وإذا ما تركت الحالة من دون حل، فإنها ستخرج عن نطاق السيطرة وسيكون حدوث كارثة إنسانية أكبر أمرا لا مفر منه. ونعرب عن تعاطفنا العميق مع الأهالي في غزة، الذين يكابدون على حافة الحياة والموت ونشعر بنفس القدر، إن لم يكن أكثر، بقلق بالغ إزاء آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي على شفا الانهيار.

وتدعو الصين رسميا طرفي النزاع إلى وقف جميع الأعمال العدائية وفض الاشتباك فورا وإبرام هدنة إنسانية وبذل كل جهد ممكن

للحيلولة دون زيادة تصعيد الحالة. وتدعو الصين إسرائيل رسميا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ورفع حصارها عن غزة وإلغاء أمر الإجلاء فورا والإسراع باستعادة إمدادات الضروريات الأساسية للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية أكبر. وتدعو الصين رسميا إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية بغية تيسير إطلاق سراح الرهائن من دون تأخير، والعمل على ذلك الأساس لإفساح المجال للحوار بغية العودة إلى مسار تسوية سياسية. وتدعو الصين رسميا الدول التي لها تأثير خاص على الأطراف المعنية إلى تنحية مصالحها الذاتية واعتباراتها الجيوسياسية جانبا وأن تبذل كل جهد ممكن لوقف الحرب واستعادة السلام.

لقد علمنا تاريخ القضية الفلسطينية – الإسرائيلية الممتد لعقود أن الوسائل العسكرية ليست الحل. ولا يمكن تحقيق الأمن المطلق بفرض عقاب جماعي على المدنيين، في الوقت الذي لن يؤدي فيه الرد على العنف بالعنف سوى إلى تفاقم الكراهية والمواجهة. وندعو أطراف النزاع إلى التخلي عن إيمانها الأعمى باستخدام القوة والالتزام بكسر حلقة العنف وتحقيق الأمن المشترك.

فلا يوجد مكان آمن في غزة. وإنها لخرافة خطيرة أن نعتقد أنه يمكن خوض حرب يمكن السيطرة عليها. والسماح باستمرار القتال في غزة يمكن أن يحولها إلى كارثة عسكرية ستبتلع المنطقة بأسرها. وقد دقت الحالة في الضفة الغربية وعلى طول الحدود اللبنانية – الإسرائيلية ناقوس الخطر بالفعل. إننا ندعو جميع الأطراف التي يساورها القلق إزاء امتداد النزاع إلى تكريس جهودها لتعزيز وقف إطلاق النار في غزة. فما دامت الحرب مستعرة، من المحتم أن يحدث المزيد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وبدون وقف شامل لإطلاق النار، ستكون المساعدة الإنسانية، مهما كانت كبيرة، مجرد قطرة في محيط. وما يحتاج إليه سكان غزة الآن هو أكثر من مجرد تأكيد المجلس على أهمية القانون الدولي الإنساني وتكرار وعود الحماية التي لا يتم الوفاء بها. ما يحتاجون إليه هو إجراءات ملموسة لاستعادة السلام ودعم سيادة القانون وإنقاذ الأرواح.

وقد عقد المجلس عدة جلسات بشأن الحالة في فلسطين وإسرائيل حتى الآن، ولا يمكن القول أنه كان هناك غياب تام لتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، فإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها وجه المجلس في الاتجاه الصحيح. وفي مواجهة الحالة الحرجة الراهنة، تدعو الصين المجلس رسميا مرة أخرى إلى تعزيز الوحدة وبناء توافق في الآراء واتخاذ إجراءات مسؤولة وهادفة في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أنه ما دمنا نركز على أكثر المسائل إلحاحا في أيدينا – مثل وقف إطلاق النار وإنهاء القتال وحماية المدنيين ومنع وقوع كارثة إنسانية أكبر – يمكن لأعضاء المجلس التوصل إلى توافق في الآراء. أجل، ذلك ما ينبغي لهم أن يفعلوه. وفي هذا المنعطف، يعني الصمت الإذعان والتقاعس وذلك بمثابة ضوء أخضر. إن عيون العالم تتجه إلينا وسيتذكر التاريخ خيارنا.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني للمفوض العام لازاريني، والمديرة التنفيذية راسل، والمديرة دوتن وأفرقتهم على العمل الشجاع الذي قاموا به في ظل أصعب الظروف.

لقد سارعت الجهات الفاعلة الإنسانية، كما تفعل دائما، إلى محاولة إنقاذ الأرواح في خضم الأزمة الإنسانية في غزة. إن هذا العمل بطولي، لكنه للأسف يأتي مع مخاطر كبيرة. إننا نحزن على أكثر من 60 من موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في غزة منذ بداية هذا النزاع. فيجب حماية أرواح موظفي الأمم المتحدة. يجب حماية أرواح العاملين في المجال الإنساني. ويجب حماية حياة الصحفيين. ويجب حماية أرواح جميع المدنيين – المدنيين الأبرياء، الإسرائيليين والفلسطينيين، الرجال والنساء، الأطفال والمسنين. فلا يوجد تسلسل هرمي عندما يتعلق الأمر بحماية أرواح المدنيين – فالمدني مدني مدني.

لقد مرت ثلاثة أسابيع منذ أن قتلت حماس أكثر من 400 1 مدني بريء واحتجزت أكثر من 200 كرهائن. ويواصل المقاتلون المتمركزون في غزة إطلاق وابل من الصواريخ باتجاه إسرائيل. ولا يزال مواطنو عشرات الدول الأعضاء محتجزين كرهائن لدى حماس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الإنسانية في غزة تزداد خطورة يوما بعد يوم.

وفي هذه اللحظة من الألم والحزن والمعاناة، يجب علينا جميعا أن نتكاتف. يجب علينا جميعا أن نتكاتف للدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للمدنيين الفلسطينيين في غزة وتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها من الإرهاب وتذكير جميع الأطراف الفاعلة بوجوب احترام القانون الدولي الإنساني. وذلك يعني أن حماس يجب ألا تستخدم الفلسطينيين كدروع بشرية – وهو عمل من أعمال القسوة التي لا يمكن تصورها وانتهاك لقانون الحرب. وذلك يعني أيضا أن على إسرائيل أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين.

بالأمس، تحدث الرئيس بايدن إلى رئيس الوزراء نتنياهو وأكد من جديد أنه في حين أن لإسرائيل الحق والمسؤولية في الدفاع عن مواطنيها من الإرهاب، يجب عليها أن تفعل ذلك بطريقة تتفق مع القانون الدولي الإنساني. وحقيقة أن حماس تعمل داخل المناطق المدنية وتحت غطائها يتسبب في عبء إضافي على إسرائيل. بيد أن ذلك لا يقلل من مسؤوليتها عن التمييز بين الإرهابيين والمدنيين الأبرياء.

كما يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء التزايد الكبير في أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. إننا ندين قتل المدنيين الفلسطينيين ونحث إسرائيل على منع تلك الهجمات، بالعمل مع السلطة الفلسطينية. كما تشارك إدارة بايدن المجتمع الدولي قلقه بشأن إغلاق الاتصالات في غزة. وقد أوضحنا ذلك للقادة الإسرائيليين، ونفهم أنه بدئ في استعادة شبكات الاتصالات. فذلك أمر أساسي. فإغلاق الاتصالات السلكية واللاسلكية يعرض حياة المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني للخطر – ويهدد بتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.

إن الأرواح في خطر، ويجب علينا جميعا أن نكثف جهودنا – كما فعلت الولايات المتحدة. نحن أكبر مانح منفرد للشعب الفلسطيني، إذ تبرعنا بأكثر من بليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى منذ عام 2021، وأعلن الرئيس بايدن مؤخرا عن تقديم 100 مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

ولكن بطبيعة الحال، لن يكون لأي قدر من المساعدات أهمية إن لم تصل إلى المحتاجين، وتواصل الولايات المتحدة العمل مع إسرائيل ومصر والأمم المتحدة وشركاء آخرين لتسهيل التدفق السريع والمستدام للمساعدات. ويجب استعادة الغذاء والوقود والماء والدواء والخدمات الأساسية الأخرى. وعلى الرغم من أن عدد الشاحنات التي تدخل غزة مستمر في الزيادة، إلا أنه لا يكفي. ولا بد من زيادة حجم المساعدة الإنسانية المتدفقة إلى غزة على وجه الاستعجال. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإنقاذ الأرواح، وقد أعرب الرئيس بايدن عن دعمه للهدنة الإنسانية في القتال من أجل السماح للرهائن بالخروج، ووصول المساعدات الإنسانية وتوزيعها داخل غزة والمرور الآمن للمدنيين، مما سيساعد الناس على الوصول إلى المساعدات الإنسانية أو الانتقال إلى مواقع أكثر أمانا.

ونواصل أيضا حث جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل منع اتساع نطاق الأزمة. وفي الأسبوع الماضي، طلب الوزير بلينكن من المجلس إرسال رسالة حازمة وموحدة إلى أي دولة أو جهة فاعلة من غير الدول تفكر في فتح جبهة أخرى ضد إسرائيل أو قد تستهدف شركاء إسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة – لا تفعلوا ذلك. وهذه مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ويجب على المجلس أن يتكلم بصراحة.

وهذا أحد الأسباب العديدة التي دفعت الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي إلى تقديم مشروع قرار قوي ومتوازن لمجلس الأمن (S/2023/792)، تشاورنا بشأنه مع جميع الدول الأعضاء وعملنا على التوصل إلى توافق في الآراء. وحظي مشروع القرار بتأييد أغلبية أعضاء المجلس، ولكن روسيا والصين عرقلتا اعتماده (انظر S/PV.9453). وبعد استخدام حق النقض، انتقل الإجراء إلى الجمعية العامة، حيث طلب إلى الدول الأعضاء التصويت تأييدا ل مشروع القرار A/ES-10/L.25، الذي كان أحادي الجانب بشكل صارخ ويفتقر إلى كلمتين رئيسيتين – "حماس" و "رهينة". وتوفر أوجه الإغفال المتعمدة هذه غطاء لحماس وتعزز وحشيتها. وخلال الدورة الاستثنائية الطارئة، استمعنا أيضا إلى عدد قليل من الدول الأعضاء

تؤيد ضمنا أعمال العنف التي ترتكبها حماس. وبصراحة، لقد شعرت بالصدمة والفزع. إنه أمر شائن، ويجب شجبه. فمن غير المعقول ألا تدين الجمعية العامة أعمال حماس.

وكما قلت من قبل، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع أي عضو في المجلس وأي دولة عضو ملتزمة باعتماد مشروع قرار قوي ومتوازن. ولكن أي منتج للمجلس يجب أن يدعم الجهود الدبلوماسية المباشرة التي يمكن أن تنقذ الأرواح وتعزز آفاق مستقبل أكثر سلما وأمنا للمنطقة. وحتى في هذه اللحظة الصعبة، يجب أن نبقي الأمل حيا. ويجب أن نعمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا، مستقبل يتمتع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بتدابير متساوية من الأمن والحرية والعدالة والفرص والكرامة، مستقبل يحقق فيه الفلسطينيون حقهم المشروع في تقرير المصير ودولة خاصة بهم، مستقبل تعيش فيه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام. وليس هذا هو المستقبل الذي تريد حماس أن تراه، ولكنه المستقبل الذي يجب أن نعمل جميعا على تحقيقه معا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر السيد فيليب لازاريني، والسيدة ليزا دوتن، والسيدة كاثرين راسل على تقاريرهم القاتمة بعد ظهر اليوم، وعلى كل عمل تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في هذه الظروف الصعبة في الميدان.

إن التطورات في غزة تثير قلقا بالغا. فحالة السكان المدنيين يائسة، والمعونة التي تصل غير كافية، والمستقبل مجهول ومحفوف بالأخطار. ويؤدي قطع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي ذكر للتو، وبدء العمل العسكري في الميدان إلى تفاقم الحالة.

وتقدر إكوادور الجهود التي بذلت لجعل دخول الإمدادات الحيوية من مصر أمرا ممكنا، وتأمل أن يتسنى إنشاء نظام يسمح بإمدادات كافية ومستمرة للسكان المدنيين. ونسلم بحق البلدان في حماية سكانها، حيثما يسمح القانون الدولي بذلك، بينما نذكر بالالتزام بممارسة ذلك الحق في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، كما ذكرنا نحن وأعضاء المجلس الآخرون في عدة مناسبات.

وتكرر إكوادور تأكيد دعمها لعمل الأمين العام، ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن عمل وكالاتها المكلفة بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من هذا النزاع.

وما فتئ بلدي يدعو بإصرار إلى منع انتشار العنف إلى أجزاء أخرى من المنطقة. وفي هذه المناسبة، أشير بشكل خاص إلى ضرورة تجنب تفاقم التوترات وتأجيج العنف في الضفة الغربية وعلى الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وأكرر الدعوة إلى التصرف بمسؤولية وحس سليم. وإلا فلن يكون هناك سوى المزيد من الموت والألم والمعاناة.

وكما قلت مرارا وتكرارا في الأسابيع الأخيرة، من الضروري أن يعرب المجلس عن موقفه في مواجهة انفجار العنف في المنطقة وعواقبه الإنسانية الخطيرة جدا. ومن الضروري استنفاد جميع الجهود للقيام بذلك، وقبل كل شيء من خلال محاولة التوصل إلى اتفاقات بين الذين لديهم القدرة، بإرادتهم وحدها، على منع اتخاذ قرار بالأغلبية في المجلس.

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة سلطة أكبر تنطوي أيضا على مسؤولية أكبر. ويجب على المجلس أن يضع في اعتباره أن هذه المنظمة ولدت للدفاع عن كرامة الإنسان وقيمته، ولضمان أن يسود العقل في العلاقات الإنسانية، والسعي إلى عالم أفضل للجميع. ومن واجبنا أن نسعى جاهدين للارتقاء دائما إلى مستوى تلك المهمة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم – للمرة الثانية هذا الشهر – جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة

ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطاتهم، وقبل كل شيء، على جهودهم في هذه الظروف المأساوية بشكل خاص.

نقدم تعازينا للأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، على عشرات الموظفين الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجباتهم. ونتقدم بتعازينا أيضا إلى أقارب آلاف المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين – أكثر من ثلثهم من الأطفال – الذين فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي في الأسابيع الأخيرة.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدانت سويسرا بشدة أعمال الإرهاب، والإطلاق العشوائي للصواريخ ضد السكان الإسرائيليين، وأخذ حماس للرهائن. وفي ذلك السياق، أعربت سويسرا عن تضامنها مع السكان الإسرائيليين. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة فورا ودون قيد أو شرط. وقد اعترفنا برغبة إسرائيل المشروعة في الدفاع الوطني والأمن، مشيرين إلى أن الأمن المشروع والضرورة العسكرية معترف بهما بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يجب أن تحترمه جميع أطراف النزاع. ونشدد مرة أخرى على الطابع الملزم لجميع قواعده، دون استثناء، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في سير الأعمال القتالية. ويجب التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي حتى يمكن تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ومثلما فعلت سويسرا في مناسبات متعددة، فإنها تؤكد من جديد أن تطبيق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين، يمثل أولوية للمجلس ويجب أن يظل كذلك. لذلك، من الضروري حماية المدنيين والأشخاص الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية. يجب أن نحميهم من أعمال الإرهاب في إسرائيل، ويجب أن نحميهم في غزة والضفة الغربية، حيث تبعث زيادة العنف، ولا سيما من جانب المستوطنين، على القلق. ويجب أن نمارس نفوذنا على أطراف النزاع لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، ووقف دوامة العنف الحالية ومنعها من الانتشار في جميع أنحاء المنطقة.

لقد سمعنا أن جميع السكان في غزة – نصفهم تقريبا من الأطفال – يخضعون الآن لحصار كامل. والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مدارس الأونروا، وعلى وجه الخصوص المستشفيات، محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون لديها القدرة على توفير الأمن والمساعدة للمدنيين. ويجب أن تتاح للسكان إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية كما ونوعا، بما في ذلك مياه الشرب والغذاء والرعاية الطبية والوقود.

وما فتئت سويسرا تعمل بنشاط كبير في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير، مثل فترات التوقف أو الهدن الإنسانية، لضمان وصول المعونة. وهذه التدابير، المصحوبة بضمانات أمنية، ضرورية لتمكين موظفي المنظمات الإنسانية المحايدة من العمل بفعالية لتلبية احتياجات السكان والتخفيف من حدة الأزمة الصحية المتفاقمة في غزة. وتزداد ضرورة ذلك في ضوء احتدام الأعمال القتالية في الأيام الأخيرة.

ولذلك، فإن عمل المجلس بشكل موحد أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى لوضع حد للعنف، وضمان احترام القانون الدولي، والعمل من أجل تحقيق السلام. وستواصل سويسرا بذل كل ما في وسعها لضمان أن يتخذ المجلس هذا الإجراء، حتى يضطلع بمسؤوليته في مواجهة هذه الأزمة.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المفوض العام فيليب لازاريني، والمديرة التنفيذية كاثرين راسل، والمديرة ليزا دوتن على إحاطاتهم بشأن الحالة في غزة في الساعات الماضية. وقد تأثرت بشدة بمختلف الإحاطات والشهادات.

وأود أن أشكر دولة الإمارات العربية المتحدة والصين على مبادرتهما بتنظيم هذه الجلسة الطارئة، حيث إننا – بصفتنا مجلس الأمن – لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي أمام حجم الرعب الذي لا يحتمل الذي يتكشف أمام أعيننا.

إن تكثيف الضربات الجوية الإسرائيلية، إلى جانب العمليات البرية للقوات في غزة، يزيد بشكل كبير من الخسائر الفادحة في الأرواح في هذه الحرب البشعة، والمروعة أخلاقيا. وإن العجز الذي

أصاب المجلس أمر لا يمكن تصوره وغير مقبول، في وقت قتل فيه 10 000 شخص، بمن فيهم 1 000 طفل، منذ الهجمات الشنيعة التي شنتها حماس في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد حان الوقت لوقف حمام الدم هذا.

وتكرر غابون إدانتها القوية لجميع أعمال العنف العشوائية. ونريد أن نقول بكل وضوح إن السكان المدنيين يجب ألا يستخدموا كورقة مساومة أو دروع بشرية أو أهداف للعقاب الجماعي. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن دون شروط، ويجب أن تكون ممارسة إسرائيل لحق الدفاع المشروع عن النفس وفقا للقانون الدولي الإنساني ومبادئ التناسب والحيطة والتمييز. ويجب أن تتوقف فورا دورة العنف اللاإنسانية ضد المدنيين.

وفي إطار المجلس، يجب أن نتجاوز التحالفات السياسية والجيوسياسية التي تقودنا إلى التقاعس عن العمل، فضلا عن الانقسامات والمنافسات العقيمة، للمطالبة بالوقف الفوري للأعمال القتالية ووصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين المحاصرين بين أنقاض غزة.

وتدعو غابون إلى احترام وتنفيذ قرار الجمعية العامة دإط-21/10 الذي اتخذته الجمعية العامة في 26 تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لضمان الهدوء ونكرر نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ونكرر دعوتنا إلى ضبط النفس ونشجع جميع الدول التي لها تأثير على الأطراف على مضاعفة جهودها لحمل الأطراف على اختيار السلام والحفاظ على الأرواح البشرية.

إننا جميعا ندرك الخطر الذي يشكله النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها وخارجها. ويجب أن نتجنب احتدام الأمر الذي سيكون بمثابة طريق للعودة إلى الفوضى.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على اقتناع بلدي بأن الدبلوماسية والحوار والتفاوض، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري، كانت ولا تزال القنوات الأساسية للتوصل إلى حل دائم لهذه الأزمة القاتلة. ونؤكد من جديد التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم الواضحة، كما أعرب عن الشكر والثناء لأفرقتهم على ما يقومون به من عمل هام في الميدان. ونعرب عن خالص تعازينا للمفوض العام لازاريني على الخسارة المأساوية لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأسابيع الماضية. لقد ظلت الوكالة، على مدى سنوات، قوة هامة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي الأيام الأخيرة، كان عمله بطوليا، ويمكنه أن يعول على دعمنا الكامل.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء الحالة اليائسة في غزة. ومما لا شك فيه أن هذه العمليات العسكرية سيكون لها تأثير مدمر على أكثر من مليوني مدني محاصرين في الجيب. ودعونا لا ننسى أن أولئك المدنيين كانوا بالفعل يعانون الضعف بشكل خطير ويعيشون في ظروف قاسية.

وخلال الأيام الماضية، اقتحم الآلاف المستودعات ومراكز التوزيع التابعة للأونروا ليأخذوا القمح والدقيق والمواد الأساسية الأخرى. وهذا يوضح مدى صعوبة الحالة على أرض الواقع، وهو علامة مقلقة على أن النظام المدني بدأ ينهار.

وبالتوازي مع ذلك، فإن استمرار حماس في إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، ووصول بعض الصواريخ إلى تل أبيب، أمر غير مقبول على الإطلاق. ونحن نرفض وندين بشكل قاطع تلك الهجمات الوحشية، بما في ذلك هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر وأخذ الرهائن. فتلك أعمال إرهابية شنيعة. ونكرر دعوتنا إلى حماس للإفراج فورا عن جميع الرهائن بأمان ودون شروط، ونحث الأطراف ذات النفوذ على مواصلة المفاوضات لتحقيق تلك الغاية.

وتدين مالطة جميع أعمال العنف ضد المدنيين. وجميع أطراف النزاع ملزمة بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي

الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية، وتقليله في جميع الأحوال. ويشمل ذلك الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

ونشعر بصدمة شديدة إذ نلاحظ آثار النزاع على الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد لقي الآلاف حتفهم، بينما يعاني الباقون من صدمات نفسية لا يمكن تصورها. ونشدد على أن قتل الأطفال وتشويههم والهجمات على المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة ومنع الأطفال من الحصول على المساعدة الإنسانية كلها انتهاكات جسيمة. كما نكرر ما أثير من شواغل بشأن الأطفال الذين تحتجزهم حماس. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عنهم وإلى إعطاء الأولوية لتوفير حماية خاصة لهم.

لم يعد من الممكن تجاهل الأزمة الإنسانية في غزة. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة. ولهذا السبب صوتنا مؤيدين لقرار الجمعية العامة دإط–21/10 يوم الجمعة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. ونرحب بأحكام القرار التي تدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال القتالية، وذلك من المتطلبات الدنيا لضمان حماية المدنيين.

وفي غضون ذلك، لا يزال يساورنا القلق لأن المجلس لم يتمكن من اتخاذ إجراء في مواجهة الأزمة المتسارعة. ونكرر رسالة الأمين العام بأن ساعة الحقيقة قد أزفت. ويجب أن تكون أولويتنا العاجلة هي التصدي للكارثة الإنسانية الجارية ووقف اتجاه التصعيد الحالي. ونحث أعضاء المجلس على الاتحاد بحسن نية والعمل بشكل حاسم من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. ونشدد أيضًا على أنه من غير المقبول أن تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل في ظل ظروف غير عادية وأكثر تهديدًا للحياة من أجل حماية المدنيين في غزة أيضًا انقطاع الاتصالات. إن الاتصال يكتسي أهمية قصوى، ليس فقط بالنسبة للسكان المدنيين ولكن أيضًا حتى يتمكن المستجيبون المعنيون بتقديم المساعدات من مواصلة القيام بعملهم الحاسم.

وتكرر مالطة الدعوة الواردة أيضا في استنتاجات المجلس الأوروبي من أجل استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك من خلال ممرات وهدن إنسانية. ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الدولية في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء التطورات المحفوفة بالمخاطر في مناطق خارج غزة. ومن الأهمية بمكان أن يتعاون المجتمع الدولي لمنع امتداد النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة التوترات الداخلية ويزعزع استقرار المنطقة بأسرها. وتشدد مالطة على أن أي خطة دائمة ومستدامة للسلام في الشرق الأوسط يجب أن تستند إلى الحل القائم على وجود دولتين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. إن وقف التصعيد وضبط النفس والوساطة أمور حاسمة. وكلما طال أمد فشلنا في التصدي لتلك الضرورات، أصبح من الصعب الخروج من الهاوية إلى مسار السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطاتهم.

لقد أثارت الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وجماعات أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل أزمة غير مسبوقة. والحالة الإنسانية في غزة مزرية. فالمدنيون، وكثير منهم من الأطفال، يموتون يوميا. والناس جائعون. وينطوي نقص المياه على خطر تفشي الأوبئة، بينما المستشفيات مكتظة بالفعل. ومن الملح ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى قطاع غزة، الذي يحتاج إلى الغذاء والماء والكهرباء. ويجب زيادة عدد القوافل زيادة مجدية لتلبية الاحتياجات الحالية. ويجب أن تكون هناك هدنة إنسانية يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار. لقد عززت فرنسا مساعداتها الإنسانية بشكل كبير من خلال رحلة مستأجرة في نهاية

الأسبوع الماضي. وترحب فرنسا بالتزام الأمين العام وبعمل وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان، التي تعمل في ظروف بالغة الصعوبة. ونتقدم بأحر التعازي إلى الأمم المتحدة على وفاة 63 موظفا يعملون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ويجب أن يتمكن المدنيون من مغادرة غزة دون منعهم من ذلك. وعلاوة على ذلك، ما فتئنا ندعو إلى ذلك فيما يتعلق بمواطنينا وأسرهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. لا شيء يمكن أن يبرر معاناة المدنيين، الذين يجب حمايتهم. إن جميع الضحايا يستحقون الرحمة، وجميع الأرواح تتساوى في قيمتها. إن إسرائيل تتمتع بالحق في الدفاع عن نفسها ومن واجبها أن تفعل ذلك امتثالا للقانون الدولي الإنساني، مع ضمان حماية المدنيين. لقد صوتت فرنسا مؤيدة لقرار الجمعية العامة دإط–21/10، الذي قدمته الأردن باسم مجموعة الدول العربية، والذي يدعو إلى هدنة، وإيصال المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين؛ ويدين جميع أعمال الإرهاب؛ ويدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وأذكر أيضا بإدانتنا بأشد العبارات للهجمات الإرهابية التي تشنها حماس، التي لا تمثل الفلسطينيين بأي حال من الأحوال وتضرب بعرض الحائط بمعاناتهم مستخفة بها. وعلاوة على ذلك، أكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وعلى إثر اعتماد قرار الجمعية العامة دإط–21/10، يجب أن يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياته والتوصل إلى قرار عادل يستند إلى قيمنا المشتركة. وستواصل فرنسا العمل بشأن مشروع القرار الجديد الذي قدمته البرازيل حتى نعجل باعتماده.

إن الخطورة البالغة للحالة في غزة يجب ألا تنسينا ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. إن فرنسا تدين بشدة أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين، والتي تتصاعد في الضفة الغربية، وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى العمل على وضع حد لها. ومن واجبنا أن نحول دون امتداد النزاع إلى مناطق أخرى في المنطقة. وفرنسا يساورها قلق بالغ إزاء قصف مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جنوبي لبنان في 28 تشرين الأول/أكتوبر. وفرنسا ملتزمة بمنع امتداد النزاع إلى مناطق أخرى.

لقد ذكرتنا الحرب – إن كنا نحتاج إلى التذكير – بأنه لم يعد بوسع العالم أن يتجاهل التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين في التعايش في سلام وأمن. ونعلم جميعا الظروف اللازمة لتحقيق ذلك الهدف – أي توفير ضمانات حيوية لأمن إسرائيل وإقامة دولة للفلسطينيين. ويجب علينا جميعا أن نبذل جهودا متضافرة لإيجاد أفق سياسي جديد. والحل الوحيد القابل للتطبيق هو الحل القائم على وجود دولتين. وستواصل فرنسا مشاركتها داخل المجلس لضمان اعتماده مشروع قرار في أقرب وقت ممكن. ونحن مدينون بذلك للإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المفوض العام لازاريني، والمديرة التنفيذية راسل، والسيدة دوتن على المعلومات التي قدموها. ونشيد بهم وبعملهم وأفرقتهم في الميدان، ونشعر بالحزن الشديد على فقدان أكثر من 60 موظفا من الأمم المتحدة أثناء أداء واجبهم.

لقد كانت الأسابيع الثلاثة الماضية مأساوية على الإسرائيليين والفلسطينيين وعذابا للشرق الأوسط والكثير من الناس في أماكن أخرى. إن إجمالي عدد القتلى من حيث الخسائر في صفوف المدنيين مخيف ولا يمكن تحمله. ونعرب عن تعازينا وأعمق مواساتنا لأسر جميع الضحايا، من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وسيظل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر لحظة حاسمة في تاريخ الشرق الأوسط الذي لم يتسم بالهدوء أبدا. إن حماس ووحشيتها وإرهابها – وهو أسوأ سلوك إنساني – لن تنسى ويجب ألا تنسى. وفي الحالة الراهنة البالغة التعقيد، هناك تراكم للحالات الملحة المتضاربة – الاستجابة للإرهاب واستمرار إطلاق الصواريخ من غزة، وتحرير الرهائن، وحماية المدنيين، وتوفير المعونات الإنسانية، وتفاقم خطر امتداد النزاع إلى مناطق أخرى.

وأود أن أتناول كل حالة سريعا.

أولا، إن إسرائيل، في ممارستها لحق الدفاع عن النفس، الذي نعترف به ونؤيده شأنها شأن أي بلد آخر يتعرض للهجوم، مصممة على القضاء على حماس. وينبغي ألا يصور ذلك خطأ على أنه رخصة لمعاقبة الفلسطينيين. ومما لا شك فيه أن شن الحرب في منطقة مكتظة بالسكان مثل غزة أمر صعب ومليء بالتحديات وشاق للغاية، ويجب أن يدار بحكمة ومهنية وفي امتثال للقانون الدولي الإنساني. ونأسف أسفا عميقا لكل روح بريئة تزهق، بدون تمييز. في حين أن الظروف قد تكون مختلفة، لكن خسارة روح هي دائما خسارة. لذلك، هناك حاجة إلى أقصى درجات الحذر حتى لا نسبب الضرر للذين يتعرضون لخطر مضاعف: من حماس وسياساتها من جهة، ومن معركة لم يختاروا خوضها من جهة أخرى. ولذلك، من الأهمية بمكان والملح أن نبذل كل ما في وسعنا حتى لا يستشري شعور باليأس بين السكان المدنيين الذين فقدوا الأمل ولا يجدون مفرا من أزمتهم.

ثانيا، لا شيء يمكن أن يبرر أبدا اختطاف الأبرياء – من الأطفال والنساء والمسنين – واحتجازهم كرهائن، ناهيك عن استغلالهم كما تفعل حماس. يجب تحريرهم. ويجب إعادتهم إلى ديارهم. ونرحب بالجهود التي تبذلها مختلف الأطراف الفاعلة في ذلك الصدد ونحثها على مواصلتها.

ثالثا، يجب تقديم المعونة الإنسانية على نطاق واسع دون عوائق على وجه الاستعجال إلى جميع المحتاجين. لا يمكننا مجرد التفكير في موت الأطفال في المستشفيات بسبب نقص الأدوية أو الكهرباء أو المياه أو الاتصالات. ولا يمكننا استيعاب نقص الغذاء لأسر بأكملها، والانهيار التام للقانون والنظام الذي فاقم حالة صعبة بالفعل بسبب غياب السلع الأساسية. لقد وعدت حكومة إسرائيل بتدفق المعونة بوفرة قريبا. وينبغي أن يحدث على الفور. ومن سلم من القتال ينبغي ألا يموت جوعا.

نحاول أن نضع أنفسنا مكان إسرائيل، ونشعر بصدمة الإرهاب الذي يضرب بشراسة لا يمكن للمرء أن ينساها ونواجه مسألة وجودية، بفعل دول ووكلاء يسعون علنا إلى تدميرها. ولا أعتقد أن أحدا هنا أو في أي مكان سيشعر بالراحة عندما يعلم أن جاره المباشر ينتظر اللحظة المناسبة لقتله. كيف يمكن ألا نستحضر الذكريات الرهيبة ومشاعر الخوف والهلع التي لخضها تعهد "عدم تكرار ذلك أبداً"؟

ولكن بنفس الطريقة، نضع أنفسنا أيضا مكان الفلسطينيين، ونشعر بالألم الذي لا تفسيرله للمدنيين الذين وقعوا في براثن الحرب التي حلت بهم – وهي حرب فرضتها في البداية حماس وأمثالها وقررها في مكان آخر، أسيادها، الذين ينتشون بالخسائر البشرية التي توقعوها وكانوا يأملون حدوثها مع ظهور الاضطرابات الناجمة عن كل خطر محتمل. إننا نتعاطف مع الفلسطينيين الذين كلما اقتربوا من أفق تحقيق مستقبلهم في دولتهم طوال عقود، واجهوا المعارضين الذين كانوا دائما الأسرع في تعطيل ذلك الأفق ودفعه بعيدا. ونتعاطف مع الآلاف على جانبي هذا الانقسام الرهيب الذين فقدوا أحباءهم، وكذلك مع أسر الرهائن وكل من مزقهم الموت والحزن وانعدام الأمن غدا.

إن الحروب في بعض الأحيان لا مفر منها لأنها مفروضة، لكنها دائما وحشية. فهي تتسبب في الدمار الحتمي. وتخلف الضحايا، وللأسف، غالبا ما تقع الخسائر البشرية بين أناس لا يستحقون ذلك. ولكن حتى الحروب لها قوانين، ويجب احترامها. ونعتقد أنها موجودة ونأمل ذلك، ويجب أن تكون هناك طريقة لكفالة أمن إسرائيل وشعبها مع كفالة الأمن والأمل لجميع الفلسطينيين الذين لا يريدون الحرب.

وإلى جانب المأساة الجارية في إسرائيل وغزة، يؤثر حجم المعاناة الإنسانية على الناس عبر الحدود والهويات، وقد لاحظنا زيادة حادة في الكراهية والانقسام، بما في ذلك من خلال تهديدات الإرهاب والعنف الموجه. وذلك الاستقطاب الحاد والمربك في كثير من الأحيان لا يعترف بإنسانيتنا المشتركة وأن قتل المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن دينهم أو خلفيتهم العرقية، أمر خاطئ وغير مقبول. إن الصور المخيفة لحشود متعطشة للدماء أمس في داغستان وهي تبحث عن اليهود مثال مروع آخر على الزيادة الشديدة في معاداة السامية. ولا ينبغي لأحد أن يكون غير مبال أو يسمح بتنظيم مسيرات يهتف فيها الناس "اقتلوا اليهود" أو "دمروا إسرائيل". ولهذا السبب، هناك حاجة كبيرة إلى

الحكمة والمسؤولية والعمل في الميدان وفي المجلس على حد سواء. وما لم نقم بذلك، فإن حالة الارتباك والكراهية والتوتر والعنف لن تستمر في غزة والضفة الغربية فحسب، بل في أماكن أخرى، مما سيؤدي إلى انقسام المجتمعات في الشرق الأوسط وخارجه تؤججه المشاعر والأيديولوجيات والمعتقدات المتطرفة، التي تطغى على العقل والمنطق وتحجب الآراء الاستشرافية.

وأخيرا وليس آخرا، هناك خطر جدي من اتساع نطاق الأزمة. فحزب الله يلعب بالنار، والهجمات من الحدود الشمالية أصبحت تشكل تهديدا متزايدا. وإذا استمر ذلك، سيصير الوصول إلى نقطة اللاعودة مسألة وقت فقط. ولا بد من مقاومة ذلك، لأن يؤدي إلا إلى دفع المنطقة وكل البلدان المعنية إلى حافة الكارثة. وفي ذلك الصدد، نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية. وندين عنف المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب إجراء تحقيق كامل في هذه الأعمال ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي مواجهة الكثير من التعقيدات والمحن، نعتقد أنه من الملح أن نبدأ بالتفكير في مستقبل غزة – غزة بدون حماس أو المتطرفين. ويحتاج المدنيون الفلسطينيون في غزة إلى أن تُتاح لهم آفاق وتنظيم جديد للحياة في ظل إدارة جديدة. لقد خذلتهم حماس وجلبت لهم الحرب. لم تجلب حماس لهم الازدهار، لأنها استثمرت فيالصواريخ وفي الكراهية والموت. ونحن بحاجة إلى البدء في التفكير في كيفية إصلاح نسيج المجتمع حتى يعرف الأطفال معنى السلام، بدلا من تنشئتهم على سماع وتكرار شعارات "الموت لليهود". وإذا لم يتم ذلك، فإن حماس اليوم لن تحل محلها سوى حماس الغد، ربما باسم آخر، ولكن بنفس الكراهية والأيديولوجية والأهداف، في دورة لا تنتهي من إيذاء الآخر، والعمل زورا باسم الرب، الذي لا يحترمونه، وباسم مستقبل يعارضونه ببساطة.

ولهذا السبب، ينبغي إحياء العملية السياسية في أقرب وقت ممكن، لأنه في غيابها لا يمكن أن يكون هناك سوى التعاسة والفقر والتمييز والكراهية والتوتر والعنف الذي لا ينتهي والضحايا، وكما حدث في مرات عديدة الاستغلال، من جانب الإرهابيين والمتطرفين ومؤيديهم. وينبغي ألا نخدع أنفسنا. فالحرب القادمة لن تكون إلا أكثر فتكا. ولكن يمكن تجنبها إذا عملنا جميعا معا، باقتناع وبحسن نية، من أجل السلام – السلام الدائم.

السيد كومانغا (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق رئاسة البرازيل على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات، السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، على رؤاهم ومعلوماتهم المستكملة حول الحالة الراهنة في قطاع غزة.

هناك حالة قاتمة ومأساوية في غزة. ونشعر بالرعب إزاء التقارير التي تفيد بمعاناة وموت الأطفال والنساء والرجال هناك. ومن الواضح أن حماية المدنيين في وقت الحرب لا تُراعى. وفي ذلك السياق، تضم موزامبيق صوتها إلى أصوات كثيرين آخرين في التأكيد مجددا على الحاجة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لأسباب إنسانية لتخفيف معاناة الملايين من إخوتنا وأخواتنا، الإسرائيليين والفلسطينيين، في قطاع غزة.

ويجب أن نتذكرأن قوانين الحرب وضعت قواعد واضحة لحماية الأرواح البشرية والكرامة الإنسانية واحترام الاحتياجات الإنسانية. ولا يمكن تغيير هذه القوانين أو تهميشها تحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن يحترمها ويراعيها الجميع، في كل مكان، وفي جميع الأوقات، دون أي استثناء أو عذر. لقد أدنا هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد الأطفال والنساء والرجال الإسرائيليين. وندين بشدة الهجمات على السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين وموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. وندعو إلى حمايتهم، وهو أمر حيوي. ولذلك، من الضروري أن نواصل العمل معا لكفالة سلامة المدنيين وحمايتهم في مناطق النزاع.

إن العالم يتطلع إلينا ويتوقع منا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نستجيب بسرعة للحالة في قطاع غزة. وتنتظر الأمم المتحدة العمل والقيادة من المجلس. وتنص المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على ما يلي:

”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به ”الأمم المتحدة“ سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي“.

وبناء على ذلك، نكرر مناشدتنا لأعضاء المجلس أن يضطلعوا بمهامهم وصلاحياتهم من أجل تغيير مسار العمل في قطاع غزة.

إن موزامبيق مناصر قوي للسلام والحوار في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في فلسطين. ونؤيد نداءات الأمين العام المتكررة لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مفتاح السلام المستدام في الشرق الأوسط. ولهذا الغرض المنشود، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن للطرفين أن يعملا معا، من خلال الحوار البناء، من أجل السلام الدائم، في امتثال كامل لمبادئ حل الدولتين، على أساس قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نؤيد تأييدا تاما مبادرة وفدي الإمارات العربية المتحدة والصين بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في غزة. لقد استمعنا ببالغ القلق إلى تقييم الحالة على أرض الواقع من جانب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيليب لازاريني؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف، كاثرين راسل؛ ومديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ليزا دوتن.

لقد حان الوقت لتسمية الأشياء بالاسم الصحيح – كارثة إنسانية ذات أبعاد مهولة جدا تتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة – الضفة الغربية وقطاع غزة. ووفقا للمعلومات الواردة، تجاوز عدد القتلى في القطاع 8 000 شخص، نصفهم من الأطفال والنساء وكبار السن. ولا يزال أكثر من 2 000 شخص مدفونين تحت الأنقاض، نصفهم من الأطفال. وأصيب أكثر من 21 000 شخص. وبلغ عدد المشردين داخليا في غزة 1,6 مليون شخص. وقد وجد نحو 640 000 فلسطيني ملاذا في مخيمات الأونروا وحدها. وفي الضفة الغربية، قتل أكثر من 100 شخص وجرح 3 000 آخرين.

إن هذه الأرقام المخيفة تتزايد كل ساعة. ونعرب عن امتناننا لجميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان، الذين يعملون لدرجة الإنهاك، نظرا للنقص الكارثي في الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الطبية، ومع وجود مخاطر كبيرة جدا على حياتهم. إن حجم الخسائر التي لحقت بوكالات الأمم المتحدة مروع – فقد قتل 64 موظفا، وجرح 22 موظفا، ودمر 42 مرفقا من مرافق الأونروا. ونشيد بموظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون العمل في ظروف تفوق التصور والذين جادوا بأرواحهم.

ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، أصيب اثنان من حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بجروح في القصف الإسرائيلي للخط الأزرق. ويتعرض مستشفى القدس، وهو أكبر مستشفى في غزة، لخطر الهجوم من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية، حيث تقصف القوات الجوية الإسرائيلية مواقع لا تبعد سوى 50 مترا عن المستشفى، مما يجعل الإخلاء الفوري ضروريا جدا. وقد لجأ ما يقرب من 640 000 نازح إلى 150 منشأة تابعة للأونروا في مختلف أنحاء قطاع غزة. ونتيجة للقصف، خرجت تسعة مستشفيات عن الخدمة وتواجه المستشفيات المتبقية نقصا حادا في الأدوية.

لقد أصبح الحصار المفروض على قطاع غزة شاملا بشكل فعلي. وقد انقطعت خدمة الإنترنت والهاتف الخلوي في القطاع، وهو الآن معزول ببساطة عن بقية العالم. لا أحد يعرف على وجه اليقين ما يحدث هناك. ولا يزرع هذا الحصار المزيد من الذعر بين المدنيين فحسب، بل يقوض أيضا بشكل مباشر عمل الخدمات الطبية وخدمات الإنقاذ، مما سيؤدي إلى وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين. وللسبب نفسه، لم يتسن الاتفاق على مرور قافلة إنسانية

عبر معبر رفح في 28 تشرين الأول/أكتوبر. إننا ندين بشدة هذه الأعمال، لا سيما في وضع يواجه فيه القطاع، بعد قطع الاتصالات، أقوى الضربات الجوية منذ بداية التصعيد.

وبالنظر إلى الأعمال العدائية الجارية، تظل الاستجابة الإنسانية هامشية. ومنذ 21 تشرين الأول/أكتوبر، لم تدخل سوى 94 شاحنة من مصر عبر معبر رفح، وهو نقطة العبور الوحيدة، وتفيد التقارير بأن إسرائيل تعيق حتى تلك الشحنات الهزيلة. ونتيجة لذلك، يوجد في قطاع غزة نقص حاد في كل شيء – الماء والوقود والغذاء والدواء – ويشعر الناس بالخوف واليأس.

وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على قرار اتخذته القيادة العسكرية والسياسية لإسرائيل، شنت القوات المسلحة للبلد عملية عسكرية برية في قطاع غزة، متجاهلة الموقف الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بوضوح في اليوم السابق في قرار للجمعية العامة (القرار دإط–10/21). وبعد غارات جوية مكثفة، بدأ الجيش الإسرائيلي بدخول القطاع من عدة اتجاهات – في الجنوب في منطقة مخيم البريج للاجئين وبلدة خان يونس، وفي الشمال، في منطقة بيت حانون.

تصف السلطات الإسرائيلية أعمالها بطرق مختلفة – توسيع نطاق العمليات أو إعداد رأس جسر. ولكن هذا ليس بيت القصيد. النقطة المهمة هي أنه على الرغم من رد الفعل الواضح في جميع أنحاء العالم، بدأت القدس الغربية بتنفيذ خططها "لتنظيف" القطاع.

وما سمعناه ردا على ذلك هو تقييم وزير الخارجية الإسرائيلي، الذي قال: "إننا نرفض رفضا قاطعا دعوة الجمعية العامة المهينة إلى وقف إطلاق النار". إن تعليقات الممثل الدائم لإسرائيل بأن الأمم المتحدة فقدت شرعيتها لم تمر مرور الكرام. ومما يثير الصدمة حقا التصريحات التي أدلى بها عدد من ممثلي الكنيست، والتي تم تداولها على نطاق واسع في وسائط الإعلام، الذين قالوا إنه "لا يوجد تناظر" في رد إسرائيل وأن "الأطفال في غزة جلبوا هذا على أنفسهم".

وللأسف، فإن ما يترتب عن ذلك بوضوح هو أن إسرائيل تتجاهل بشكل صارخ آراء الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك العديد من الدول الغربية، بشأن ضرورة إنهاء العنف. وقد نجمت الحالة المروعة عن إصابة مجلس الأمن بالشلل تقريبا بسبب موقف الولايات المتحدة. ولم يتمكن بعد من اتخاذ قرار يطالب بوقف عاجل لإطلاق النار. لقد أجرينا محاولتين للقيام بذلك، لكن واشنطن والقدس الغربية لديهما خطط مختلفة تماما – لإبادة سكان غزة أو إجبارهم على الخروج من قطاع غزة، وإجبار بقية السكان الفلسطينيين على الاندماج في إسرائيل من أجل حل المشكلة الفلسطينية.

وفي سياق التصعيد غير المسبوق للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، يجب أن نلاحظ الزيادة الحالية في التوترات على الحدود السورية – الإسرائيلية، المرتبطة بالتدخل الخارجي النشط المقترن بالوجود العسكري غير القانوني للولايات المتحدة في شمال وشمال شرق الجمهورية العربية السورية.

في 26 تشرين الأول/أكتوبر، نفذت قوات الولايات المتحدة، بأوامر من الرئيس جو بايدن، ضربات على موقعين بالقرب من بلدة البوكمال، في شرق سورية. وقالت واشنطن إن الهجوم وقع كجزء من ممارسة ما يسمى بحق "الدفاع عن النفس"، على الطريقة الأمريكية بالطبع، على بعد آلاف الكيلومترات من أراضي الولايات المتحدة. إن هذه الأعمال غير الشرعية وغير المبررة من جانب واشنطن ليست سوى انتهاك صارخ لسيادة سورية وقواعد القانون الدولي. واليوم، فإن هذه الأعمال غير المشروعة والقوية محفوفة بعواقب وخيمة جدا، لأنها قد تؤدي إلى تصعيد مسلح يشمل المنطقة بأسرها.

لقد ولى وقت أنصاف التدابير والنداءات الفاترة والغامضة. ولن تساعد أي هدنة إنسانية. ولا يمكن تقديم المساعدات الإنسانية وسط الأعمال العدائية في الميدان. وآمل أن يفهم الجميع هنا ذلك. وقد بلغ عدد الإصابات بين العاملين في المجال الإنساني بالفعل العشرات، ودمرت القنابل سيارات الإسعاف، وأولئك الذين بقوا لا يستطيعون العمل بسبب نقص الوقود. ومن المؤكد أن الممرات الإنسانية النبيلة مهمة، ولكنها وحدها لن توقف الحرب.

إن أولوية المجتمع الدولي اليوم هي وقف إراقة الدماء، وتقليل الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين إلى أدنى حد، ونقل

الحالة إلى مسار سياسي ودبلوماسي. ويجب أن يكون هناك توطيد للتدابير الجماعية الرامية إلى إعادة إطلاق عملية تفاوض كاملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية تنفيذ حل الذي تؤيده الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الحل هو الأساس لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.

هناك سؤال أود أن أطرحه على ممثلة الولايات المتحدة. لماذا تعارض الممثلة وقف إطلاق النار؟ هل هذا يعني أن الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن، تدعم مبدأ "الانتقام الشامل" في غزة؟ أين التعاطف مع المدنيين، الذي تعبر عنه الممثلة ببلاغة في كل جلسة للمجلس بشأن أوكرانيا؟ وذلك على الرغم من حقيقة أن التهديد الذي تتعرض له حياة المدنيين في أوكرانيا لا يقترب بأي حال من الأحوال من التهديد الذي تتعرض له حياة الفلسطينيين في غزة. أم أن الممثلة لا تفكر إلا في أولئك الموجودين في القارة الأوروبية ولا تهتم بحياة الفلسطينيين؟

وأود أن أطرح نفس السؤال على الوفود الغربية الأخرى في المجلس، التي امتنعت بشكل مخجل عن التصويت على كل مشاريع القرارات التي اقترحتها روسيا، والتي تدعو إلى وقف إطلاق النار. إن المعايير المزدوجة أكثر من واضحة. إن شعوب بلدانهم، التي تجري فيها مظاهرات حاشدة لدعم الفلسطينيين، تطالب بالفعل بالمساءلة عن هذا التعامل المزدوج.

ويبذل الاتحاد الروسي، في الحالة الراهنة، جهودا مكثفة بهدف تهدئة الحالة في الميدان وحل الأزمة بسرعة. وقد وجهنا رسالة واضحة إلى جميع الأطراف المعنية مفادها أنّه لا بدمن وقف فوري لإطلاق النار وكفالة إنشاء ممرات إنسانية لتقديم المساعدات على وجه السرعة إلى جميع المحتاجين.

وقد كان الرئيس بوتين واضحا جدا في قوله إنّ روسيا ترفض رفضا قاطعا جميع الأعمال الإرهابية وتدينها. ونتقدم بتعازينا لجميع من فقدوا أحباءهم في إسرائيل وفلسطين وأماكن أخرى. ولكن، في حين ندين جميع أعمال الإرهاب أخذ الرهائن ونطالب بالإفراج عن الرهائن بدون شروط، فإننا نختلف بشدة مع الفكرة القائلة إنّ الرد على التهديد الإرهابي يمكن أن يكون بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للقوة ضد الهياكل الأساسية المدنية التي يُعرف أنها تأوي مدنيين.

وبينما نضطلع بالمهمة العاجلة المتمثلة في إنهاء دوامة العنف الحالية، من الضروري أن نبدأ العمل على الفور للتوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية للعمل الجماعي تفضي إلى تسوية سياسية للنزاع. ففي الماضي، كانت مهمة تعزيز هذه التسوية تقع على عاتق المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي تضمّ وسطاء دوليين. بيد أن الولايات المتحدة بذلت كل ما في وسعها لتقويض تلك الأداة الفعالة.

ومن البنود الحالية المدرجة على جدول الأعمال إنشاء آلية وساطة جماعية، تضطلع فيها دول المنطقة بدور فعال. ويتعزز هذا الأمر بفضل الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت في أعقاب التطورات في الشرق الأوسط قبل التصعيد الأخير في غزة، مثل تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، وإعادة إدماج سورية في جامعة الدول العربية، والتحسن التدريجي في العلاقات بين دولتي سورية وتركيا. ولعلّ ذلك كله يُثبت أنه عندما تتولى بلدان المنطقة زمام الأمور بنفسها، من دون الخضوع لضغوط أطراف من خارج المنطقة، يمكنها أن تحقق تقدما كبيرا نحو تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.

ومع مراعاة التصعيد المتزايد في القطاع الفلسطيني والعواقب التي لا يمكن تصورها على السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم معزولين عن الإمدادات الخارجية، نرى أن من المهم عقد جلسات إحاطة مفتوحة بشكل منتظم، على غرار إحاطة اليوم. ويجب أن تظل الحالة الإنسانية في قطاع غزة محور اهتمامنا الوثيق دون أي تمييز، كما جرت العادة في سياق الأزمات الأخرى.

في محاولة لصرف الاهتمام بعيدا عن الأحداث المأساوية المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تطرق بعض الزملاء إلى الحادث الذي وقع في 29 تشرين الأول/أكتوبر في مطار محج

قلعة، في جمهورية داغستان، روسيا. القيادة الروسية وممثلو السلطات الإقليمية ورجال الدين المسلمون أدلوا بالفعل بتعليقات شاملة بشأن هذه المسألة. وستقدم لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الروسي التي رفعت قضية جنائية بشأن التظاهرات تقييما قانونيا لأفعال المحتجين. وقد تم اعتقال العشرات من مثيري الشغب واستجوابهم، ولا تزال الإجراءات القانونية جارية.

إنّ أي عمل غير قانوني أمر غير مقبول. لكنّ محاولة تصوير تظاهرة غير مأذون بها في المطار على أنها "انفجار" لنوع من أنواع مشاعر معاداة للسامية في المجتمع الروسي، وخاصة في شمال القوقاز، أمر غير مقبول. فلطالما كانت هذه المنطقة نموذجا للتعايش السلمي والودي بين ممثلي العديد من الأعراق. والمجتمع الروسي، بخلاف المجتمع في الغرب، بعيد كل البعد عن مظاهر العداء والتعصب الإثني أو العرقي أو الديني. فيتعايش ممثلو جميع الطوائف الرئيسية – المسيحية والإسلام واليهودية والبوذية – بسلام في بلدنا منذ فترة طويلة.

وكما أكدت التقارير الواردة من وكالات إنفاذ القانون الروسية، تظهر الأحداث التي وقعت أمس في محج قلعة، بشكل واضح، وجود آثار على التدخل الخارجي، بما في ذلك بسط نفوذ هائل من الخارج من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. ولا تتفاجؤوا، ولكن هذه الآثار تقود إلى أوكرانيا. ويحرص الحاقدون على روسيا على استغلال الوضع واللعب على مشاعر المسلمين الروس، في ظل تهافت الصور الصادمة من غزة التي تظهر رعب ما يحدث هناك – من وفيات النساء والأطفال وكبار السن والطواقم الطبية.

ونوصي بعض زملائنا الغربيين بعدم محاولة تشتيت الانتباه عن الحالة في عواصمهم بل التركيز عليها، حيث تستعر العديد من المظاهرات الإسلامية التي تقمعها الشرطة بشكل عنيف، وذلك على الرغم من إعلان سلطات الدول الغربية التزامها بالتعددية الثقافية وحرية التعبير.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المفوض العام لازاريني، والمديرة التنفيذية راسل، والمديرة دوتن على إحاطاتهم الصارخة والواضحة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالاعتراف بشجاعة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في غزة والتزامهم وتضحياتهم، ولا سيما موظفي الإغاثة البالغ عددهم 103– بمن فيهم 64 موظفا من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الذين قتلوا في غزة في الأيام الاثنين والعشرين الماضية. كما نتقدم بخالص تعازينا لجميع الفلسطينيين والإسرائيليين الذين عانوا أو فقدوا أحباءهم.

منذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت المملكة المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. وما زلنا واضحين بشأن ضرورة القيام بذلك وفقا للقانون الدولي الإنساني. وقد تركزت جهودنا مع شركائنا الدوليين على حماية المدنيين، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاقها، وإطلاق سراح الرهائن. ومن المؤسف أنه على الرغم من تلك الجهود، فإنّ الحالة في غزة تتدهور يوميا. وتتحمل حماس وحدها مسؤولية إشعال فتيل النزاع.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات.

أولا، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التناسب والتمييز والضرورة. ويتطلب ذلك من جميع الأطراف اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

ثانيا، يجب أن نتعاون على وجه السرعة لزيادة المساعدات إلى غزة وكفالة فتح ما يكفي من المنافذ. ولكي يتكلّل ذلك بالنجاح، لا بد من وجود بيئة أكثر أمانا، مما يستلزم فرض هدنات إنسانية. ونؤيد الجهود التي تقودها الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ومنذ التصعيد الأخير في غزة، التزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 36 مليون دولار كمساعدات إضافية للأراضي الفلسطينية المحتلة. فوصلت طائرة تابعة للقوات الجوية الملكية إلى مصر في 25 تشرين الأول/أكتوبر، محملة بـ 21 طنا من المساعدات من المملكة المتحدة إلى غزة. لكن لا بدّ من تحسين بيئة الوصول فوراً حتى تصل هذه الموارد وغيرها من الموارد المنقذة للحياة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ثالثا، لا يمكننا أن نسمح باتساع رقعة النزاع. وندعو جميع البلدان في المنطقة إلى المساعدة في تجنب التصعيد، كما نحذر الجهات من غير الدول من استغلال الحالة الراهنة.

وللسلطة الفلسطينية دور رئيسي باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وندعو إسرائيل والدول الأخرى إلى دعم السلطة الفلسطينية. كما ندعو السلطات الإسرائيلية إلى التصدي للعدد المتزايد من الهجمات وعمليات القتل التي يقدم عليها المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، مذكرين بأنّ حماية المدنيين الفلسطينيين هناك تقع على عاتقها.

وتتمسك المملكة المتحدة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في حل الدولتين، مع تعايش إسرائيل وفلسطين في سلام. وسعياً لذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية كفالة وضع خطة لغزة توفر لسكانها الأمل والأمن والاستقرار والازدهار والحوكمة الفعالة حتى يمكن تحقيق رغباتهم السياسية. وفي ذلك الصدد، تنطبق بعض المبادئ الأساسية: ينبغي ألا يتمّ تهجير سكان غزة بشكل جماعي إلى البلدان المجاورة، كما ينبغي أن تؤدي السلطة الفلسطينية دورا مركزيا، مع ضرورة عدم اتخاذ أي إجراء لعرقلة التقدم نحو حل الدولتين، واعتبار غزة جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وحشد الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطاتهم، وأشارك الزملاء الآخرين في الإعراب عن احترامنا لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل بلا كلل في ظروف لا يمكن تصورها.

لقد قتل أو جرح آلاف الأشخاص، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا يظهر التسلسل المأساوي للأحداث أي علامات على التراجع، منحدرا أكثر فأكثر إلى حلقة مدمرة مع خسائر لا يمكن تصورها في الأرواح وتدمير للمرافق المدنية. فمؤخرا فقط، أعلنت إسرائيل عن توسيع عملياتها البرية في غزة. وظلت اليابان تولي اهتماما دقيقا بهذه الحالة، ويساورنا قلق بالغ. وقد أعربنا عن إدانتنا القاطعة للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من المقاتلين، ونتقدم بتعازينا الصادقة لجميع الضحايا. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المتبقين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح مطلقا مع هذا العمل الشنيع. إن حماس لا تتكلم باسم الشعب الفلسطيني.

ولكل دولة عضو الحق في الدفاع عن نفسها وعن شعبها وفقا للقانون الدولي. وفي نفس الوقت، يجب على جميع الأطراف أن تتصرف على أساس القانون الدولي. فقد أدى تدهور الحالة في غزة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي بلغت مستوى غير مسبوق من الشدة. وفقدان المزيد من الأرواح البريئة، بغض النظر عن جنسية الشعب أو دينه أو عرقه، أمر غير مقبول ببساطة. ولا توجد حياة شخص أكثر أو أقل أهمية من حياة شخص آخر. فيجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني من أجل التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المدمرة. وفي حين مر عدد من الشاحنات عبر معبر رفح، سيتعين على مئات الشاحنات الأخرى أن تحذو حذوها لتلبية الاحتياجات الماسة لأكثر من مليوني نسمة. كما ينبغي لنا، في ذلك السياق، أن نتخذ على الفور المزيد من الخطوات، بما في ذلك التوصل إلى هدنة إنسانية وإقامة ممرات إنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء قطع شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأمر الذي يعطل قنوات الاتصال الحيوية بين العاملين في غزة وبقية العالم، ويعيق أيضا عمل وسائط الإعلام ودوائر العمل الإنساني. ومن الحيوي بصفة خاصة أن تعمل تلك الشبكات على نحو يعول عليه من أجل ضمان إيصال المساعدة الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني. وإذ أن الحالة تتطور بسرعة، من الأهمية بمكان أن تتجنب جميع الأطراف في المنطقة تفاقم النزاع. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب مضاعفة جهوده الدبلوماسية للحيلولة دون امتداد عدم الاستقرار إلى المنطقة الأوسع

وإظهار شعور بالإلحاح في العمل على تهدئة الحالة. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل على إيجاد أرضية مشتركة بين جميع أعضاء المجلس بغية إيصال رسالة هادفة ومساعدة جميع الأطراف المنكوبة. وفي الوقت الذي لا نزال عاجزين فيه عن العمل، تزهق الأرواح يوما بعد يوم ودقيقة بعد دقيقة. فيجب علينا أن نتذكر كذلك أنه لا يمكن في نهاية المطاف أن يكون هناك بديل لحل الدولتين، ويجب على جميع الأطراف أن تبذل جهودا جادة لتحقيق تلك الغاية.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المفوض العام لازاريني، والمديرة التنفيذية راسل، والمدير دوتن على إحاطاتهم بشأن الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة في أعقاب تجدد النزاع في الشرق الأوسط بعد الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وبعد مرور ثلاثة وعشرين يوما على الهجمات التي وقعت في جنوب إسرائيل، وما صاحبها من خسائر في الأرواح وعمليات اختطاف، نشعر بالفزع إزاء الأرواح العديدة التي تزهق في النزاع الذي أعقب ذلك، فضلا عن عواقبه الإنسانية. ويساورنا قلق مماثل إزاء الانتشار المحتمل للنزاع إلى المنطقة الأوسع والخسائر الفادحة التي يمكن أن تلحق بالسكان المدنيين الأبرياء.

وفي يوم الجمعة الماضي، وفي سياق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة (انظر A/ES-10/PV.41)، دعت أغلبية أعضاء المنظمة، من خلال الدور المتبقي للجمعية، إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة وطالبت جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأكدت على ضرورة توفير اللوازم والخدمات الأساسية الكافية ومن دون عوائق لقطاع غزة. كما دعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدنيين المحتجزين وطالبت بضمان سلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية، امتثالا للقانون الدولي. وإذ نأخذ ما قالته الجمعية في الاعتبار يجب علينا، كمجلس، أن نبني على تقارب الآراء بشأن الأزمة لدعم الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة وموظفيها، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في تقديم خدمات الرعاية والدعم الحاسمة إلى ما يقرب من 000 672 من المشردين داخليا الذين يحتمون في 149 مرفقا من مرافق الأونروا، فضلا عن العديد من المدنيين الأبرياء الآخرين الذين يعيشون في ظروف بائسة.

ووفقا لتقارير الأونروا الأخيرة، فإن عدد الشاحنات التي يسمح بدخولها إلى غزة يجب أن يرتفع بشكل كبير إذا أردنا إحداث أي تأثير في تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة لمليوني نسمة في غزة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالصحة والأمن الغذائي ودعم الاحتياجات من الإمدادات. وفي ذلك السياق، نناشد إسرائيل ومصر وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا بشكل بناء لتعزيز وصول المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح الحدودي، ونناشد جميع الجهات المانحة زيادة مساهماتها المالية والمادية للأونروا لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والعاجلة لسكان غزة. وينبغي لنا أيضا أن نستخدم ثقل قرار الجمعية العامة لدفع جهود القادة في المنطقة – ولا سيما قطر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللتين كانتا في طليعة المفاوضات الرامية إلى تأمين إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين والأجانب – وأن ندعو ميليشيا حماس إلى الاستجابة لطلب المجتمع الدولي بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدنيين الأسرى. فأسر السكان المدنيين الأبرياء أمر خاطئ وغير مقبول بغض النظر عن الدوافع.

وقد كانت الأيام الـ 23 الماضية أياما من الدماء والألم والكرب لم نشهد مثلها في المنطقة مؤخرا. وسيكون أمرا مأساويا حقا ألا تبذل المزيد من الجهود لوقف القتال. ونحث القادة الإقليميين والدوليين على العمل كمؤثر معتدل على الأطراف والمساعدة في تهدئة النزاع ومنع انتشاره في المنطقة. لقد كان أثر النزاع على النساء والأطفال والمسنين هائلا ونحن مدينون لهم، على كلا الجانبين، بوضع حد للأزمة.

وفي الختام، نود أن نكرر تعازينا على جميع الأرواح التي أزهقت وأن نذكر الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخهما المتشابك وجغرافيتهما المشتركة، القديمة والحديثة على حد سواء. وينبغي

لتجارب الماضي أن تعزز الإدراك بأن العنف لا يمكن أن يكون أداة لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. أجل، لا يمكن تأمين مصالح إسرائيل الأمنية ولا حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في وطنه بالعنف.

وكما كررنا مرارا، ترى غانا أن تعميق الالتزام بحل الدولتين عن طريق التفاوض، على أساس حدود عام 1967، يوفر أفضل احتمال للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن نتمكن، بتعزيز مسؤولية المجلس، من التوصل إلى توافق في الآراء لإنهاء الصراع والإتيان بالطرفين إلى طاولة الحوار والمساعدة على إقامة دولة آمنة ومضمونة لكل من إسرائيل وفلسطين، عاجلا وليس آجلا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكني بحاجة إلى الرد على بعض التعليقات التي أدلى بها الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

فمنذ بداية هذا النزاع، لم يدخر الاتحاد الروسي جهدا في محاولة إلقاء اللوم بشكل مباشر أو غير مباشر على الولايات المتحدة في هذه الأزمة. وذلك أمر لا يتسم بالمسؤولية. إنه ليس صحيحا أننا مسؤولون بطريقة ما عما يجري. ولم تعمل أي دولة بجد أكثر من الولايات المتحدة لمحاولة حل هذه الحالة، ونواصل العمل بجد للقيام بذلك. هذا خطاب روسي معتاد ليس له أي أساس في الواقع. وبصراحة، روسيا ليس لديها مصداقية. فمراوغتها لا تعرف حدودا. وتدعي أنها تهتم بالحالة الإنسانية في غزة. وأعتقد أنه من الواضح تماما أن روسيا لا تهتم بحل الأزمات الإنسانية – إنها توجدها. وإذا كان لدى أي شخص أي شكوك، فعليه فقط أن ينظر إلى ما يجري في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بأعمال الولايات المتحدة في سورية، فقد رددنا على الهجمات ضد أفراد الولايات المتحدة، الذين يتصرفون دفاعا عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أن روسيا ستتذكر ميثاق الأمم المتحدة – فهي تعمل على القضاء على تلك الوثيقة المقدسة من خلال كل ما كانت تفعله في أوكرانيا. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن الولايات المتحدة ستواصل جهودها لبذل كل ما في وسعها لتخفيف حدة الحالة في المنطقة، ويحدوني الأمل في أن تكثف روسيا جهودها وأن تكون طرفا مسؤولا في مجلس الأمن وأن تعمل مع المجتمع الدولي لمحاولة وضع حد لهذه الحالة المحزنة جدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب الممثل الدائم للاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز. بعد تقييم التعليق الأخير لزميلي الأمريكي كاعتراف، لم نسمع ردا على السؤال الذي طرحناه عليه. ومع ذلك، أود أن أسأله سؤالا بلاغيا، لا أحتاج إلى إجابة عليه، والإجابة واضحة على أي حال. كم مرة خلال الأزمة الحالية بادرت الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع حول الحالة الإنسانية في غزة؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدي الرئيس، في هذه القاعة وأن أشكركم على قيادة مداولات هذه الجلسة الطارئة التي طلبها زميلانا من الإمارات العربية المتحدة والصين، وهذا أمر يستحق التقدير. إن وجودكم، سيدي الرئيس، معنا للمرة الثالثة هذا الشهر دليل على التزام البرازيل على مستوى وزير الخارجية، وأنا واثق من مدى العجلة التي يأمل الرئيس لولا أن يفعل بها كل ما في وسعه من أجل وضع حد لهذه المذبحة والمأساة التي يمر بها الشعب الفلسطيني. خاصة في قطاع غزة. ونحن، الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين، وشعبنا في كل مكان، ولا سيما في قطاع غزة، إلى جانب قيادتنا، نقدر حقا التزام البرازيل وجهودها. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدني شخصيا أن أراكم، سيدي الرئيس، للمرة الثالثة لأنني أعتبركم صديقا طيبا منذ أن عملنا معا كممثلين دائمين لدولنا.

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة، وهم المفوض العام لازاريني، والمديرة التنفيذية راسل، والمديرة دوتن على إحاطاتهم وعلى نداءاتهم المؤثرة، لأنها تأتي من أشخاص موجودين في الميدان، ويقودون فرقا في الميدان ويحاولون إنقاذ أرواح الشعب الفلسطيني. ونحن لا نعرب عن امتناننا وتقديرنا لما يفعلونه فحسب، بل ننضم إليهم أيضا في قبول التعازي في الذين فقدوا أرواحهم، ودفعوا الثمن الباهظ لمحاولتهم إنقاذ أرواح الشعب الفلسطيني. إنهم أفضل وجوه الأمم المتحدة والأفضل بيننا، وعلى رأسهم بطل اسمه أنطونيو غوتيريش، الذي وقف خارج معبر رفح ووجه نداءه الإنساني الشجاع من أجل وقف سلمي لإطلاق النار، ووصول القوافل الإنسانية إلى كل مكان في قطاع غزة، وإنقاذ الأرواح، وإنهاء الحرب، وإنقاذ المستشفيات وكل مؤسسة توفر الحياة لشعبنا.

وهؤلاء هم أفضل وجوه الأمم المتحدة، وإذا كانوا في الواقع أفضل الوجوه – ونحن نؤمن حقا بأنهم كذلك ونعرب عن امتناننا لهم – أعتقد أنه يتعين علينا أن نستمع إلى كل ما قالوه وإلى نداءاتهم وطلباتهم الهامة بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وزيادة حجم القوافل الإنسانية، كما طلب الأمين العام، إلى ما لا يقل عن حمولة 100 شاحنة كل يوم. وإذا كنا نحترم دعواتهم حقا وما يفعلونه، دعونا لا نصغي إليهم عن كثب فحسب، بل ننفذ طلباتهم. وبتلك الروح، اسمحوا لي أن أدلي ببياني.

وقال داغ همرشولد إن "الأمم المتحدة لم تنشأ لكي تأخذنا إلى الجنة، بل لكي تنقذنا من الجحيم". وغزة هي الآن جحيم على الأرض – وهذا لم أقله أنا، بل قاله السيد لازاريني نفسه وكثيرون آخرون. إن غزة هي الآن جحيم على الأرض. وإنقاذ البشرية من الجحيم اليوم يعني أن تنقذ الأمم المتحدة الفلسطينيين في غزة. إن 2,3 مليون فلسطيني يعيشون هناك يتحملون معاناة لا ينبغي لأي إنسان أن يتحملها. إنهم محاصرون ويتعرضون للقصف، وليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه – ومرة أخرى، قال السيد لازاريني نفسه إنه لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة. فنصف المنازل في غزة دمرت أو تضررت. ويشكل اللاجئون 70 في المائة من سكان غزة. وقد شرد أكثر من 1,4 مليون فلسطيني قسرا من ديارهم – ومرة أخرى، أقتبس من السيد لازاريني. إن جميع أبناء شعبنا تقريبا في غزة هم الآن بلا مأوى ومشردون وينتقلون من منزل أسرة إلى أخرى، ومن مستشفى إلى كنيسة، ومن مسجد إلى مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – ينامون في سياراتهم، وينامون في الشوارع، وما زالوا يقتلون أينما ذهبوا، مما يقنعهم بأنهم لن يكونوا آمنين في أي مكان في غزة.

وتؤكد وثيقة مسربة أعدتها وزارة الاستخبارات الإسرائيلية أن نقل الفلسطينيين من غزة إلى مدن الخيام في سيناء ليس تهديدا نتخيله بل حقيقة تحاول إسرائيل فرضها. إنهم يريدون إخلاء قطاع غزة بالكامل وإلقاء جميع سكانه في حضن مصر وصحراء سيناء. وقد قتل أكثر من 8 000 فلسطينيا، بمن فيهم أكثر من 3 000 في جنوب غزة، حيث دفعت إسرائيل مئات الآلاف من الأشخاص – ونقلتهم قسرا. وتستمر هذه الأرقام المذهلة في الارتفاع كل دقيقة يتأخر فيها اتخاذ إجراء لوقف الهجوم على شعبنا. وهناك رقم واحد، أكثر من أي رقم آخر، يفسر حجم هذه المأساة التي تسبب فيها الإنسان: لقد قتل 500 3 طفل فلسطيني على يد إسرائيل في ثلاثة أسابيع فقط، وهو أكثر من العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في جميع مناطق النزاع في العالم منذ عام 2019، وفقا لهيئة إنقاذ الطفولة، على نحو ما ذكرت السفيرة نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة. وأود أن أكرر – 500 3 طفل فلسطيني قتلوا على يد إسرائيل في ثلاثة أسابيع فقط، أي أكثر من العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في جميع مناطق النزاع في العالم، مجتمعة، منذ عام 2019. يقتل طفل فلسطيني كل خمس دقائق. فكم يوما آخر سينتظر المجلس – في حالة شلل، دون أن يتصرف، أو يضطلع بواجبه في صون السلم والأمن الدوليين بوقف الحرب – ليقول كفى، ليعترف بأن هذه حرب ضد أطفالنا؟ كم من الوقت سيستغرق المجلس ليدرك أن آلاف الأطفال يقتلون أمام عينيه بينما يظل في حالة شلل؟ هؤلاء هم أطفالنا، وهم، مثل جميع الأطفال، أبناء الرب، أبناء النور، ملائكة على الأرض. أقول كفى ظلاما وكفى موتا. فلننقذ أرواح جميع الأطفال – أطفالنا وأطفال الآخرين.

لقد اتخذت الجمعية العامة، ممثلة لدول العالم، قرارا يستند إلى الإنسانية والأخلاق والشرعية ورفض الكيل بمكيالين، ومبررات قتل

المدنيين الأبرياء وحصارهم وأسرهم وترحيلهم القسري. لقد اتخذت موقفا بأننا لن نتخلى عن البشرية، ولن نتنازل عن القانون الدولي.

لقد اتخذت الجمعية العامة إجراء. واتخذ الأمين العام إجراء. واتخذ جيش الوكالات الإنسانية والأبطال الذين يقودونها وأولئك الذين يعملون على تنفيذ تلك الرسالة إجراء. ولكن هناك جهاز واحد مهم لا يتخذ أي إجراء؛ إنه مجلس الأمن.

لقد دعت الجمعية العامة إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة (انظر A/ES-10/PV.41). ويجب أن يتم ذلك على الفور. وشددت على أنه لا يمكن تأخير أو إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية وإمكانية الحصول عليها، ويجب أن تتم على مستويات تتوافق مع الاحتياجات الهائلة الناجمة عن هذا الحصار الإسرائيلي اللاإنساني والهجمات العشوائية التي ترتكبها إسرائيل في الوقت الذي نتكلم فيه. هناك آلاف الأرواح الأخرى تكاد أن تزهق. ويجب تنفيذ قرار الجمعية العامة ES-10/21 فورا وبشكل كامل، وهو قرار أخلاقي قوي صوت تأييدا له 11 عضوا في مجلس الأمن، وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت، وصوت عضو واحد معارضا له. وإذا كان التصويت قد أجري في الجمعية العامة، فلماذا لا يحدث هنا؟ ومن بين أعضاء المجلس الأحد عشر الذين صوتوا بالموافقة والأعضاء الثلاثة الذين امتنعوا عن التصويت، هناك أربعة أعضاء دائمين – ثلاثة صوتوا بالإيجاب وواحد امتنع عن التصويت. فلتفعلوا ما تفعله الهيئة الأكبر. ينبغي أن ينهض المجلس بمسؤوليته بدلا من الإبقاء على حالة الشلل التي لا أحد يدري إلى متى ستستمر بينما يذبح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال.

يجب أن يحذو مجلس الأمن حذو الجمعية العامة ويقتدي بحكمتها، وأن يتحمل مسؤولياته لإنهاء سفك الدماء الذي يشكل إهانة للبشرية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وخطرا واضحا ووشيكا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وأود أن أشكر مجموعة الدول العربية، بقيادة السفير حمود، ممثل الأردن، الذي أظهر قيادة ممتازة في توجيه المجموعة العربية خلال هذا الشهر الصعب جدا. ونحييه ونحيي المملكة الأردنية الهاشمية ووزير خارجيتها الذي شارك معنا وآخرين كثيرين في الجمعية العامة، ونشيد بما أنجزناه معا. ونحيي أيضا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على استنفارها المستمر، وبلدان الجنوب العالمي على دعمها، وكذلك جميع البلدان التي شاركت بشكل بناء ومسؤول للسماح لنا باتخاذ قرار إنساني موضوعي، بتأييد ساحق من جميع أنحاء العالم – 121 بلدا مقابل 14 بلدا.

وبالنظر إلى تصويت 11 عضوا في المجلس مؤيدين للقرار، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، ومعارضة عضو واحد، فمن الواضح أن النص يحظى بتأييد واسع ويجب أن يكون أساسا لاتخاذ موقف واضح لا لبس فيه للمجلس في هذا المنعطف الحرج.

كل يوم وكل ليلة، يواجه 2.3 مليون فلسطيني في غزة الموت. أنقذوهم؛ انظروا إليهم كبشر. لا تنظروا إلى جانب واحد فقط وتتجاهلوا تماما هذه الكارثة الإنسانية المأساوية. أفيقوا من الانتقام. انظروا إلينا كبشر. أنقذوهم. لدينا 000 2 شخص تحت الأنقاض. اسمحوا لنا بانتشالهم؛ أنقذوا الذين لا يزال بإمكانهم الخلاص ودفن من لقوا حتفهم بطريقة كريمة. اسمحوا بحصول 000 20 مصاب على العلاج المناسب. اسمحوا للأطباء بعلاج المصابين، والله سيشفي الأرواح الجريحة. اسمحوا للعاملين الشجعان في المجال الإنساني، الأبطال، بأداء واجباتهم المنقذة للحياة حتى وهم يشعرون بالحزن على زملائهم – 64 موظفا من موظفي الأونروا قتلوا في الهجمات الإسرائيلية. اسمحوا لهم بأداء مهمتهم المقدسة بأمان وليس تحت القنابل. اسمحوا للمستشفيات باستئناف عملها لإنقاذ الأرواح لا لأن تتحول إلى مشارح. اسمحوا لأفراد نفس العائلات الذين نجوا باحتضان بعضهم البعض والبكاء على أحبائهم الذين لم تكتب لهم النجاة. واسمحوا لنا أن ننوه التنويه المستحق بالأسر التي محيت من على وجه هذه الأرض والتي تنضم أسماؤها إلى القائمة الطويلة للأسر الثكلى المحفورة في ذاكرتنا الجماعية. اسمحوا لمن لا تزال منازلهم قائمة بالعودة إلى ديارهم ولملايين الأشخاص بالبدء في التفكير مرة أخرى في كيفية إعادة بناء

حياتهم على الرغم من غياهب الموت والخراب والدمار التي يتحملونها، على الرغم من الصدمات التي لا يمكن محوها.

عاملونا كبشر بالاحترام الذي نستحقه. نحن لسنا كائنات دون البشر. نحن لسنا من كوكب آخر. نحن تماما مثل كل عضو في المجلس. نحن بشر، بشر. عاملونا بهذه الطريقة بالاحترام الذي نستحقه. أظهروا الاحترام لكرامتنا المتأصلة، لا بالأقوال، بل بالأفعال، بالأفعال، بفعل شيء لوقف هذه الجريمة ضد شعبنا وأطفالنا، ونسائنا وجرحانا ومرضانا.

لا ينبغي لأحد أن يبرر قتلنا أو يجد أسبابا لإعطاء القاتل المزيد من الوقت. لتدعو إلى وضع حد لهذا الاعتداء على أمة بأكملها. أوقفوا عمليات القتل في الضفة الغربية على يد المستوطنين وقوات الاحتلال والتهجير القسري الجاري هناك.

للفلسطينيين، كبشر، حقوق يجب احترامها، ولهم الحق في الحماية والحق في الدفاع عنهم.

يتكلم العديد من أعضاء المجلس عن سرد واحد، عن دولة واحدة تدافع عن نفسها. عندما يقتل أطفالنا، هل لنا الحق في الدفاع عنهم؟ هل لنا الحق في الدفاع عن عائلاتنا؟ هل لنا الحق في الدفاع عن مدارسنا؟ هل لنا الحق في الدفاع عن مساجدنا؟ هل لنا الحق في الدفاع عن كنائسنا؟ هل من حقنا أن ندافع عن بيوتنا وأرضنا وأمتنا؟ هل لنا حقوق أم أن الحقوق هي حكر على طرف واحد فقط؟ إن شعبنا، كشعب، له حقوق حرم منها منذ فترة طويلة ويجب الاعتراف بها الآن، حتى نتمكن جميعا من العيش في سلام وأمن.

لن ينهي أي هجوم أو حرب الصراع أو يرفع الظلم، بل سيزيده شدة ويوسعه. لقد قلنا مرارا وتكرارا، لا يوجد حل عسكري للصراع. غير أنه ما زال يتعين علينا أن نثبت أن هناك حلا سلميا.

أستمع إلى أعضاء المجلس طوال الوقت يخبرونني عن الحل القائم على وجود دولتين، وهم يكررونه ويكررونه، لكنهم لا يقولون لي ما هي الخطوة الوحيدة التي هم على استعداد لاتخاذها لمنع الجانب الآخر من تدمير حل الدولتين أمام أعينهم. ألا يكفي أن نصحو ونقول إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يدعو إلى تنفيذ حل الدولتين؟ وأن نبدي العزم على تنفيذ تلك القرارات. الممثلون في هذه القاعة هم مجلس الأمن. هل سيستمر أعضاء المجلس في حالة الشلل أم أنهم يريدون العمل وفقا للنصيحة التي يقدمونها للشعب الفلسطيني؟

لتنفذوا حل الدولتين الذي قبلناه. من يمنع أعضاء المجلس من تنفيذه؟ من الذي يمنع أعضاء المجلس من اتخاذ خطوات من أجل الدفع لإنتهاء الاحتلال، للسماح باستقلال دولة فلسطين؟ من يمنع أعضاء المجلس؟ لا تستمروا في تكرار عبارة "الحل القائم على وجود دولتين". لتقولوا لي كيف سيدافع أعضاء المجلس عنه وكيف سينفذونه، حتى يتمكن شعبنا من تصديقهم والثقة في ما يقولون واحترام ما يدعون إليه عندما يراهم يمضون صوب التنفيذ. ينبغي إبعاد من يقف في طريق تنفيذ إرادة مجلس الأمن عن الطريق حتى نرى تنفيذ حل الدولتين على أساس قرارات المجلس وعلى أساس القانون الدولي وعلى أساس المرجعيات. اتفق أعضاء المجلس على كل تلك الأمور، ولكنهم لا يتصرفون بشأنها. إنهم يواصلون تكرارها، ويعتقدون أنهم، بتكرارها، قد قاموا بواجبهم. لا، عليهم فعل المزيد. عليهم أن يتخذوا الخطوات العملية للسماح للحل القائم على وجود دولتين بأن يصبح حقيقة واقعة.

لقد قلنا مرارا وتكرارا – وأكرر – إنه لا يوجد حل عسكري للصراع. غير أنه ما زال يتعين علينا أن نثبت أن هناك حلا سلميا. أثبتوا أننا مخطئون. لكل دقيقة أهميتها. كل دقيقة تمثل الفارق بين الحياة والموت بالنسبة للفلسطينيين في غزة.

أعلم أن هناك فترة زمنية قصيرة حتى نهاية رئاستكم، ولكن إن استطعتم بفضل أي معجزة، سيدي الرئيس، أن تقودوا مجلس الأمن إلى اتخاذ موقف لوقف هذه الحرب والسماح لمئات الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية بدخول قطاع غزة، فسوف نرفع قبعتنا لكم، سيدي، وإلى أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كان جدي حاييم مزارعا. عاش في قرية صغيرة في ترانسيلفانيا مع زوجته براخا وأطفالهما الثمانية اللطاف. ولكن في ربيع عام 1944، لم تعد القرية الصغيرة موجودة. تم محو مجتمعهم. أجبر النازيون حاييم وبراخا وأطفالهما الثمانية على ركوب سيارات الماشية المتجهة نحو أوشفيتز. ولدى وصولهم، قتلت براخا وسبعة من أطفالهم – بيرل وتسفي وسارة وهودايا وليا وهينيا والطفل الصغير مردخاي – في غرف الغاز وتحولوا إلى رماد.

كانت قصة جدي ذات يوم قصة رعب من عصر مختلف، زمن بعيد من الكراهية التي لا يمكن تصورها، زمن كنا نشير إليه حتى قبل ثلاثة أسابيع بأنه "لن يتكرر أبدا". ورغم ذلك، "لن يتكرر أبدا" حدث مرة أخرى. كانت القرى التي قام إرهابيو حماس بغزوها في جنوب إسرائيل قرى زراعية يسودها السلام، تماما مثل قرية جدي في ترانسيلفانيا. أبيدت مجتمعات بأكملها، لكن هذه المرة كان القتلة من نازيي حماس. لقد تحولت عائلات إسرائيلية بأكملها إلى دخان ورماد، لا يختلف عن المصير الذي لاقته عائلة جدي في أوشفيتز. غير أن وحشية الجرائم ليست الشيء الوحيد الذي يتشاطره نازيو حماس المتوحشون مع النازيين الألمان. إنهم يتشاطرون أيديولوجية مشتركة، وهي ليست الحل القائم على وجود دولتين.

كانت فرق الموت النازية التابعة لوحدات القتل المتنقلة ملتزمة بإبادة اليهود، تماما كما التزم إرهابيو قوات النخبة التابعة لحماس بإبادة اليهود وإسرائيل. لقد سعى النازيون إلى تحقيق التطهير من اليهود – أوروبا خالية من اليهود – تماما كما تسعى حماس إلى إسرائيل خالية من اليهود. إن أعضاء حماس هم نازيو العصر الحديث، من عنفهم المروع واللاإنساني إلى أيديولوجيات الإبادة الجماعية المتطابقة. حماس لا تسعى إلى حل للصراع. وهي غير مهتمة بالحوار. الحل الوحيد الذي تهتم به حماس هو الحل النهائي – إبادة الشعب اليهودي. واسمحوا لي أن أذكر زميلي: حماس – وليس ممثل فلسطين – هي من يحكم غزة.

غير أن إسماعيل هنية، زعيم حماس، ليس أدولف هتلر. إنه ليس الفوهرر. إنه ليس زعيم طائفة عبدة الموت للإبادة الجماعية المصممة على السيطرة على العالم. هذا الدور، كما يعلم زملائي جيدا، يشغله المرشد الأعلى لإيران، آية الله خامنئي المتعطش للدماء.

وكان ينظر إلى الرايخ الثالث تحت حكم هتلر على أنه إمبراطورية تستمر لـ 1 000 عام، تمتد عبر القارات، تماما كما يتصور خامنئي أن هيمنته الشيعية المتطرفة سوف تمتد عبر المنطقة وخارجها. إن نظام آية الله هو نظام نازي معاصر، وتشمل فرق الموت التابعة له حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحزب الله والحوثيين والحرس الثوري الإسلامي وغيرهم من الجهاديين المتوحشين. وبدلا من ترديد صيحة "سيغ هيل"، يردد هؤلاء الإسلاميون النازيون المتطرفون صيحات "الموت لإسرائيل" و"الموت لأمريكا" و "الموت لإنجلترا". ويمكننا أن نرى ذلك على حساب خامنئي على تويتر. وتماما مثل النظام النازي، يزرع نظام آية الله الموت والدمار في كل مكان يذهب إليه. وتماما مثل الفرنسيين في ظل نظام فيتشي أو الإيطاليين في عهد موسوليني، يعاني سكان غزة ولبنان واليمن وسورية من إراقة الدماء والإرهاب بشكل لا يوصف على أيدي القوات النازية الجهادية الإيرانية. وتماما كما عانى سكان لندن خلال الهجوم الخاطف، يُقتل المدنيون الأوكرانيون من السماء بأسلحة نازية إيرانية. وعلى غرار يد جيش فيرماخت الطولى دائمًا، هاجمت جماعة الحوثي، وهي وكيل إيراني، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تعرضت ألبانيا لهجمات إلكترونية إيرانية غير مبررة. إن النظام النازي الإسلامي في إيران مسؤول عن مساعدة الإرهابيين في جميع أنحاء العالم والعمل على تدمير كل قيمة يعتز بها عالمنا المتحضر. واليوم، يراقب العالم صعود رايخ إسلامي شيعي. ومع ذلك، وكما كان الحال مع صعود النازية، فإن العالم صامت – صامت بشكل يصم الآذان.

وحتى إذا أصر المجلس على مواصلة تسمية هذه الجلسة "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" لبقية العمر، فإن ذلك لن يغير الحقيقة. وهذا الاجتماع يدور فقط حول الحالة في الشرق الأوسط والتهديد الإيراني. فلا علاقة له بالفلسطينيين. وقبل ثلاثة أسابيع، شاهدت البشرية فرق الموت الإيرانية التابعة لحماس في

الممارسة الفعلية. وكما حدث في بابي يار، فقد أبادوا اليهود بالمئات كما لو كانوا حشرات. وقام نازيون من حماس بشق بطن امرأة حامل عمدا، وأزالوا جنينها وطعنوه أمام عيني أمه بينما كانت لا تزال على قيد الحياة. وحتى مع ذلك، لم يدن مجلس الأمن بعد حماس على القتل المتعمد للمدنيين الإسرائيليين. وذلك أمر لا يصدق. لقد شُرد أكثر من 250 000 مدنيا إسرائيليا بريئا منذ بدء الحرب. ويعيش ملايين الإسرائيليين كل يوم تحت نيران صاروخية مستمرة وعشوائية في كل من جنوب وشمال إسرائيل، تطلقها حماس وحزب الله وغيرهما من الجهاديين. هل المجلس ليس لديه ما يقوله عن ذلك؟ أليس ذلك أيضا جزءا من الحالة في الشرق الأوسط؟

فعندما أُرسل جدي حاييم وأولاده إلى أوشفيتز، ظل العالم صامتا. وعندما أُرسل أطفاله إلى غرف الغاز، ظل العالم صامتا. وعندما أُحرقت أجسادهم مع جثث ملايين الأطفال، اليهود وغيرهم، كان العالم صامتا. واليوم، بعد حرق الأطفال اليهود الأبرياء أحياء، لا يزال المجلس صامتا. ولم تتعلم بعض الدول الأعضاء شيئا على مدى السنوات الثمانين الماضية. لقد نسي بعضهم سبب إنشاء هذا الجهاز. ولذلك سأذكرهم. ومن هذا اليوم فصاعدا، في كل مرة ينظرون إلي، سيتذكرون ما يعنيه التزام الصمت في وجه الشر. وتماما كما فعل أجدادي وأجداد ملايين اليهود، من الآن فصاعدا، سنرتدي أنا وفريقي النجوم الصفراء. سنرتدي هذه النجمة حتى يُدين المجلس فظائع حماس ويطالب بالإفراج الفوري عن رهائننا. وسنسير بنجمة صفراء كرمز للفخر، تذكير بأننا أقسمنا على العودة إلى الكفاح للدفاع عن أنفسنا. "لن يتكرر ذلك أبدا" هو الآن.

وفي مواجهة الصمت في الأمم المتحدة، أصبح أعداؤنا أكثر جرأة. لقد رأوا الجمعية العامة تشيد بالجهود الرامية إلى منع اليهود من الدفاع عن أنفسهم. لقد سمعوا الأمين العام يعرب عن تفهمه للمذبحة النازية. وهذا هو بالضبط السبب في أننا شهدنا الارتفاع الأكثر إثارة للدهشة في كراهية اليهود منذ قوانين نورمبرغ وفي أعقابها. وتم تمكين المعادين للسامية. إنهم يعرفون الآن أن ذبح اليهود في أسرتهم سيُقابل بالصمت. لقد حفزهم تقاعس المنظمة عن العمل لدرجة أنهم لا يستطيعون الانتظار لذبح اليهود أنفسهم. تُسمع دعوات لقتل اليهود بالغاز في سيدني. ويمكن سماع هتافات "تطهير فلسطين من اليهود من النهر إلى البحر" من كاليفورنيا إلى نيويورك. وتطلق صرخات المعركة الإسلامية ضد اليهود في لندن وبروكسل وباريس. وغَمر مؤيدون للإرهابيين الإسلاميين مطارا في داغستان، في الاتحاد الروسي، أمس بحثا عن يهود لإعدامهم خارج نطاق القانون. وهذا هو بالضبط ما كان عليه العالم عندما بدأ النازيون هجماتهم، بالضبط في نفس اللحظة. وحينئذ أيضًا، كان العالم صامتًا. يجب أن نفهم أين نحن الآن، وأن ندرك ثقل هذه اللحظة ونستوعب حقيقة أن العالم يقف عند مفترق طرق، تماما كما كان في ثلاثينيات القرن العشرين.

هل سيتخذ المجلس نهج تشامبرلين ويسترضي النازيين والمتعاطفين معهم؟ أم سيتخذ نهج تشرشل ويحارب الشر بالدم، والكدح، والدموع، والعرق؟ لقد حددت إسرائيل خيارها. فقد هاجمنا النازيون من حماس. وتبين لنا أن الإبادة الجماعية وكراهية اليهود لم تمتا مع هتلر. لقد شهدتا تضخما ونموا حتى غزتا وطننا. لكن الفرق بين عام 1939 واليوم هو أن اليهود اليوم لديهم دولة قوية وجيش قوي. ونحن لسنا عزّل. نحن أسود يهوذا، وسوف ندافع عن أنفسنا ضد أولئك الذين يسعون لإبادتنا. وفي الأيام التي سبقت مذابح 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعدها، واصل الفوهرر خامنئي نشر أيديولوجياته السامة والداعية للإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم. لقد غرد عن نهاية إسرائيل. وقال إن من يطبع العلاقات مع إسرائيل سيخسر. وادعى أن إسرائيل تموت، وفي يوم المذبحة دعا إلى القضاء على إسرائيل، إلى جانب مقطع فيديو لإسرائيليين يركضون للنجاة بحياتهم بينما كانت فرق القتل المتنقلة من حماس التابعة له تقتلهم بالمدافع الرشاشة.

لو كان لدى هتلر حساب على تويتر، لكان سيبدو تماما مثل حساب خامنئي. ومما يثير الصدمة، أنه على الرغم من نازية الرايخ الإسلامي الإيراني الصارخة الداعية للإبادة الجماعية، فإن الأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة، الذين يتم الإشادة بهم هنا، ما زالوا يجتمعون مع المسؤولين الإيرانيين بدون كلمة إدانة لدعمهم للإبادة الجماعية. يا له من عار. لقد بسط الأمين العام السجادة الحمراء لوزير الخارجية الإيراني

النازي هنا في هذا المبنى بالذات في الأسبوع الماضي، وهو يبتسم ويصافح يده الملطخة بالدماء. وبصرف النظر عن الكلمات الجوفاء التي تم التشدق بها لأغراض إعلامية، لم يطالب الأمين العام غوتيريش علنا ولو مرة واحدة بأن يسمح إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحماس للجنة الدولية للصليب الأحمر بالتحقق على الأقل من وجود بعض العلامات على حياة الرهائن كشرط أنه بدون مثل هذه الخطوة، ستكون حماس مسؤولة عن الحالة الإنسانية في غزة. كيف يمكن أن يتأتى ذلك؟ لماذا الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة هي المسألة الوحيدة التي يركز عليها الجميع هنا؟ أليس هذا هو الحد الأدنى الذي يجب أن يُطلب من هؤلاء الوحوش؟ أين صوت المجلس كمجلس؟

لقد أمضى نازيو حماس السنوات الـ 16 الماضية في حكم غزة، وإساءة معاملة الفلسطينيين وذبح أي شخص يعارضهم. وعندما استولت حماس على السلطة في غزة في عام 2007 – وجميع الأعضاء يعرفون ذلك جيدا – قتلوا مئات الفلسطينيين بأيديهم. ألقوا بهم من فوق أسطح المنازل. واستخدموا الفلسطينيين كدروع بشرية، وبنوا قواعد إرهابية تحت المستشفيات ووضعوا قاذفات صواريخ بجوار المدارس. ماذا يتوقع منا المجلس أن نفعل؟ إنهم يخزنون الإمدادات الطبية والغذاء والوقود لأنفسهم في حين أن تلك الموارد يمكن أن تفيد شعبهم – أفترض أن السيد لازاريني نسي أن يخبر الأعضاء بذلك. كما حذفوا التغريدة التي كانت تخبر الناس عنها.

إن قادة حماس يعيشون في رفاهية في الدوحة واسطنبول. إنهم لا يعيشون حتى في قطاع غزة. وبينما يعيش شعبهم في فقر، يعمل إرهابيو داعش المتمثلين في حماس داخل المستشفيات وتحتها، بما في ذلك – ودعوني أكرر ذلك – مستشفى الشفاء، الذي يضم مركز قيادتهم. تمنع حماس سكان غزة من التوجه جنوبا لمغادرة منطقة حرب نشطة. وتحتفظ حماس بنحو نصف مليون لتر من الوقود في الوقت الراهن بالقرب من معبر رفح. كل ذلك يمكن التحقق منه. وفي أي مناقشة بشأن نقص الوقود، ينبغي توجيه مطالب المجلس إلى حماس.

وقد وافقت إسرائيل على عشرات – أكثر من عشرات – الشاحنات اليومية المحملة بالإمدادات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والمياه والمعدات الطبية. لكننا نرفض تزويد العدو، حماس، بأي مساعدة، وفقا للقانون الدولي. حماس هي السبب الجذري للحالة في غزة. ومع ذلك، يواصل أعضاء المجلس الإصرار على تسمية هذه الجلسة مناقشة للقضية الفلسطينية. هل يمكن لأحد هنا أن يقدم حلا للقضية الفلسطينية ما دامت حماس تسيطر على غزة؟ إن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار تطلب في نهاية المطاف من إسرائيل تقييد يديها والإبقاء على حكم حماس في غزة. هل هذا هو المستقبل الذي يريده المجلس لسكان غزة؟

يؤسفني أن أقول ذلك، ولكن لو كان المجلس موجودا في 6 حزيران/يونيه 1944، لكان قد ناقش بشكل مكثف كمية الكهرباء والوقود التي يمتلكها مواطنو ميونيخ بينما كان الحلفاء يقتربون من شواطئ نورماندي. وكان سيركز على مناقشة عدد القتلى من الألمان مقابل الضحايا البريطانيين. وكان المجلس سيدعو إلى وقف إطلاق النار قبل أن يستعيد الروس ستالينغراد. كلنا نعرف نوايا حماس، ونعلم جميعا أنه إذا أتيحت لهم فرصة أخرى، فإنهم سيرتكبون نفس الفظائع مرارا وتكرارا، ولكن هذه المرة على نطاق أوسع بكثير. ومع ذلك، فإن منظمتنا، التي تأسست في أعقاب محرقة اليهود، تفشل في العمل وفقا لمبادئها التأسيسية. لا تختلف الدعوة إلى وقف إطلاق النار عن إلغاء إنزال قوات الحلفاء في منطقة نورماندي في عام 1944.

لن تعيش إسرائيل بعد الآن مع نازيي حماس الوحشيين على حدودها. لن يكون لدينا فرق موت حماسية داعشية متوحشة تغزو وطننا مرة أخرى. وأكرر التأكيد على أن عملية إسرائيل في غزة ليست ردا على أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ إنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس لضمان مستقبل إسرائيل.

الشعب الإسرائيلي قوي. إننا لا ننكسر. ولن نذهب إلى أي مكان. لقد حاول الكثيرون تدميرنا – البابليون واليونانيون والرومان والنازيون – على سبيل المثال لا الحصر. لكن لم ينجح أي منهم. ولن يكون الرايخ الإيراني مختلفا. ستنتصر إسرائيل إن شاء الله. سنعيد رهائننا إلى ديارهم، وسيعيش مواطنو الدولة اليهودية في سلام وحرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): أود أن أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيدة كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسيف؛ والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الشؤون الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن المجموعة العربية الموقرة في نيويورك.

إننا إذ نخاطب مجلس الأمن اليوم في جلسته الطارئة هذه، بعد أن صوت أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل بضعة أيام، بالموافقة على تبني القرار دإط–21/10، ضمن أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي قام الأردن بتقديمه بصفته رئيس المجموعة العربية للشهر الجاري.

لقد توجهت المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بالطلب من رئاسة الجمعية العامة باستئناف أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية، بعد أن بدا واضحا عدم قدرة مجلس الأمن، منذ نشوب الحرب أوائل الشهر الجاري، على الاضطلاع بمسؤوليته في صون الأمن والسلام الدوليين، ووقف الحرب على أهلنا في غزة.

إن تبني الجمعية العامة لقرارها هذا قد عكس رسالة هامة وصريحة، مفادها أن المجتمع الدولي قد وقف مع العدالة، ومع حماية المدنيين الأبرياء، ومع التمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية والشرعية، ومع الوقف الفوري للحرب الإسرائيلية المستعرة على غزة؛ ووقف جرائم الحرب وقتل الأبرياء العزل، ووقف تدمير المنازل والمرافق المدنية والمستشفيات ودور العبادة والبنى التحتية. وإذا كان هذا القرار متحيزا لأحد، أو لشيء، فهو متحيز للحق والعدالة والإنسانية. وقد نجحنا في مواجهة بعض المحاولات لتسييس ذلك القرار.

يتضمن قرار الجمعية العامة دإط–21/10 جملة أمور لا بد من توفرها حتى يتم إيجاد أفق لإنهاء هذه الحرب.

أولا، هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة، تفضي إلى وقف للأعمال العدائية وبشكل فوري، وحماية جميع المرافق المدنية ذات الأغراض الإنسانية، بما فيها المستشفيات ودور العبادة.

ثانيا، امتثال الأطراف كافة للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ثالثا، ضمان المساعدات الإنسانية من إمدادات وخدمات أساسية إلى جميع المدنيين المحتاجين إليها في قطاع غزة.

رابعا، الرفض القاطع لأي محاولة تستهدف نقل السكان المدنيين الفلسطينيين نقلا قسريا، والدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدنيين الموجودين رهن الاحتجاز بصورة غير قانونية.

تطالب المجموعة المجتمع الدولي ببذل جهوده للضغط على إسرائيل بشكل حازم، كي تتوقف عن مماطلتها في إدخال المساعدات، بما يسمح بعبورها بشكل عاجل، وبكميات كافية، لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة. ونشير هنا إلى أن مجموع عدد الشاحنات التي دخلت القطاع عبر معبر رفح منذ اندلاع الحرب لم يتجاوز 85 شاحنة، مقارنة بأكثر من 500 شاحنة كانت تدخل يوميا إلى القطاع قبل الحرب، نتيجة لتعطيل إسرائيل لها. ونؤكد هنا أن جمهورية مصر العربية لم ولن تدخر جهدا من أجل ضمان سرعة نفاذ المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الأشقاء الفلسطينيين في غزة، على الرغم من العراقيل الإسرائيلية العملياتية واللوجستية التي تعيق نفاذ المساعدات، لاعتبارات سياسية وادعاءات أمنية واهية، وتهديد إسرائيل المستمر بقصف معبر رفح.

إن استمرار الحرب الإسرائيلية المستعرة على غزة، وما تنتجه من كارثة إنسانية، ينذر حتما بخطر توسعها وامتدادها في المنطقة. ونحذر هنا من مآلات هذه الحرب على أمن واستقرار المنطقة والعالم بأسره. ونؤكد بهذا الصدد على ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية ووقف إطلاق النار على طول الحدود اللبنانية، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قرى الجنوب اللبناني التي تسبّبت بنزوح نحو 30 ألف لبناني، وأدت إلى مقتل أكثر من 50

شخصا، فضلا عن الاستهداف المباشر لمراكز للجيش اللبناني وقوات اليونيفيل واستشهاد صحفيين.

لقد دخلت الحرب على غزة مرحلة جديدة، تنذر بمزيد من الدمار والقتل والاضطهاد ضد سكان غزة – أضعاف أضعاف ما رأيناه في الأيام الماضية. وعندما تحدّث نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الخارجية السيد أيمن الصفدي أمام مجلسكم الموقر يوم الثلاثاء الماضي (انظر S/PV.9451)، كان مجموع الضحايا المدنيين الفلسطينيين آنذاك بحدود 000 6 شهيد. واليوم، أي بعد أقل من أسبوع، تجاوز عدد الضحايا 300 8 شهيد، بينهم أكثر من 400 3 طفل و 100 2 امرأة، ناهيك عن وجود أكثر من 000 2 شخص تحت الأنقاض منذ أيام عديدة. ولن تتوقف أعمال القتل، طالما أن إسرائيل تسمع من البعض تبريرات لما ترتكبه من جرائم، وتغطية وحماية بدون أي مساءلة. وللأسف، وطالما ستستمر تلك المداراة والصمت عن أفعالها، فستتمادى إسرائيل في هذه الأفعال بدون رادع أو حسيب أو رقيب.

أما آن للضمير الإنساني أن يستفيق أمام ما يشاهده بأعينه كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة من مجازر ودمار في غزة؟ أما آن لمجلسكم الموقر أن يستجيب لاستغاثات أهالي غزة الذين لا يجدون الآن مكاناً ليأويهم من القصف الإسرائيلي وما يسببه من دمار، بعد أن هُدمت بيوتهم ومستشفياتهم ودور عبادتهم على رؤوسهم، وقُصفت مرافق الأمم المتحدة التي لجأوا إليها؟ ألا يكفي نزوح 1,4 مليون من أهالي غزة من منازلهم ومناطقهم ليتوقف هذا الصمت، الصمت المدقع، عن عملية التهجير؟ أما آن لمجلسكم الموقر أن يستجيب للضمير الإنساني الذي عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة – مشكورا رغم كل الهجوم الذي يتعرض له بشكل غير عادل وظالم – حيث دعا إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية، واحترام القانون الدولي، وحماية المدنيين، ومؤسسات الإغاثة الأممية؟ ولا أعلم سبب الهجوم عليه بسبب هذه المواقف، مواقف العدل التي يستند إليها.

أما آن لمجلسكم الموقر أن يغلّب مبادئ العدالة والإنسانية وأن يقول لإسرائيل إن "الترانسفير" جريمة لا يمكن أن تمرّ بسلام، وأنّ خيار "إما أن تموت في شمال غزة أو ترحل لجنوبها لتُقتل هناك أيضا" هو خيار مرفوض لن يقبله المجلس؟ أما آن لمجلسكم الموقر أن يقول لإسرائيل إن الحياة الإنسانية مقدسة، بغض النظر عن أصلك أو عرقك أو دينك؟ أما آن أن تتم حماية منشآت الأمم المتحدة ومستشفيات غزة ومرافقها وبنيتها التحتية؟ وأن يستجيب المجلس لنداءات مؤسسات الإغاثة الإنسانية التي عبر عنها قبل قليل السيد لازاريني والسيدة راسل والسيدة دوتن والتي يدعون فيها جميعا إلى وقف هذه المأساة الإنسانية في غزة؟ أما آن الأوان لقيام المجلس بتحميل إسرائيل المسؤولية القانونية والجزائية على ما ترتكبه من قتل وتطهير عرقي وجرائم حرب في غزة، مذكّرين أنّ هذه الجرائم التي ترتكب أمام أعين المجتمع الدولي يتم توثيقها يوميا من قبل آليات المحاسبة الدولية؟

أما آن الأوان لأن يضطلع المجلس بمسؤولياته ويحترم مبادئه ومقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاقها، وأن يعمل على إيقاف الحرب والعدوان وحماية شعبنا الفلسطيني في غزة وفي جميع الأرض الفلسطينية المحتلة؟ هذا هو، حتماً، خيار هذا المجلس في مرحلة مفصلية من تاريخ هذه المنظمة.

تجدد المجموعة العربية تأكيدها أنّ السلام العادل والشامل والدائم، وفقا للمرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام العربية، هو خيار عربي استراتيجي، سبيله الوحيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، وعاصمتها القدس المحتلة، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه للعام 1967. أجدد أيضا شكري لكافة الدول الأعضاء التي صوتت تأييدا لقرار الجمعية العامة دإط–21/10، الذي عكس موقفا راسخا بوجه الازدواجية في معايير تطبيق القانون الدولي، والتأكيد على ضرورة وقف الحرب وحماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية، انسجاما مع المبادئ والقيم التي قامت وتقوم عليها هذه المنظمة، وإسهاماً في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

في النهاية، وقد أنهيت كلمتي بالنيابة عن المجموعة العربية، أود أن أذكر شيئا واحدا. هنالك عبر التاريخ دول ارتكبت فظائع في بلاد تحتلها، فظائع شديدة، ولكنني لم أسمع من قبل بدولة محتلة تدعي أنها ضحية، كما تفعل إسرائيل الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): اتهمت ممثلة الولايات المتحدة الصين في بيانها في وقت سابق باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/792 الذي قدمته الولايات المتحدة. وأود أن أرد على ذلك.

لقد اتهمت ممثلة الولايات المتحدة الصين باستخدام حق النقض ضد مشروع قرارها. وهذه هي أكثر ملاحظة غير منطقية سمعتها اليوم. تريد الولايات المتحدة، ببساطة، أن تكون الصين مسؤولة عما يحدث الآن في غزة. وأودّ أن أبلغها أننا لسنا مسؤولين عن ذلك.

ينبغي أن تكون ممثلة الولايات المتحدة على علم تام بكيفية تطور الحالة في الشرق الأوسط إلى المرحلة الراهنة، وبما فعلته الولايات المتحدة في هذه العملية. وينبغي أيضا أن تكون على دراية تامة بأنّ الولايات المتحدة هي التي استخدمت حق النقض ضد عشرات مشاريع قرارات مجلس الأمن بشأن قضية إسرائيل وفلسطين، مما جعل من الصعب جدا على المجلس أن يضطلع بدوره البناء والمسؤول على النحو الواجب بشأن هذه المسألة أو أن يتخذ إجراء فعالا لتعزيز تنفيذ حل الدولتين. وينبغي أن تكون ممثلة الولايات المتحدة أيضا على دراية تامة بالسبب الذي جعل الصين، إلى جانب بعض البلدان الأخرى، تصوت معارضة مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة.

لقد سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع القرار S/2023/792 بعد استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/773، الذي قدمته البرازيل. غير أن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة تجاهل تماما الدعوة القوية من العالم بأسره – وخاصة البلدان العربية – لوقف لإطلاق النار وهدنة. لقد خلطت بين الصواب والخطأ وحاولت تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى سرد آخر وإلى مسار آخر. والأخطر من ذلك هو أن هذا السلوك يعطي الضوء الأخضر لمزيد من تصعيد الحالة. ولدى الصين كل الأسباب للتصويت ضد مشروع قرار من هذا النوع. عندما يتعلق الأمر بالتصويت الذي أدلت به الصين، فإن موقفنا يستند إلى الحقائق، والقانون والضمير والعدالة. كما أنه يستند إلى نداء قوي من العالم بأسره، وخاصة البلدان العربية.

واتخذت الجمعية العامة بعد ذلك القرار دإط–21/10، الذي نقلت فيه رسالة لا لبس فيها تؤيد هدنة ووقف لإطلاق النار للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية. وحظي ذلك القرار بتأييد قوي وإيجابي من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن اتخاذ قرار الجمعية العامة دليل آخر على أن موقف الصين صحيح تماما.

ويحدوني الأمل في أن تتخذ الولايات المتحدة بإخلاص موقفا مسؤولا وأن تعمل مع أعضاء المجلس الآخرين للتركيز على أكثر المسائل إلحاحا، أي وقف إطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين وإيصال المعونة الإنسانية، فضلا عن منع وقوع كارثة إنسانية أخرى. ونأمل أن نوطد توافقنا في الآراء بشأن تلك المسائل الملحة حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء أكثر مسؤولية في وقت مبكر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. أعتقد، كما يبين السجل، أن الصين صوتت يوم الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر ضد مشروع القرار S/2023/792، الذي قدمته الولايات المتحدة (انظر S/PV.9453 وهذه حقيقة.

رفعت الجلسة الساعة 18/55.